



قسم علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي
دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي BEA وكالة البويرة 37

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

تحت إشراف الأستاذ:

د/ زلاسي رياض

إعداد الطالبتين:

- بولعراس حياة

- دراجي بشرى

لجنة المناقشة

د/ صبيحات إبراهيم رئيسا

د/ زلاسي رياض مشرفا

د/ محييدات محمد الكريم ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala (Bismillah) in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is arranged in a slightly curved, horizontal orientation. Five long, vertical arrows are positioned above the main text, pointing downwards to indicate the direction of the primary vertical strokes. The calligraphy features thick, rounded lines and intricate flourishes, particularly in the 'B' and 'M' characters. Small, handwritten-style annotations in Arabic script are scattered around the main text, providing additional details or corrections. The entire composition is set against a plain white background.

شكر و عرفان

قال تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ و عليّ والديّ و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبّادك الصالحين" سورة النمل الآية 19.
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله الذي بفضل أتممنا هذا العمل وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم -

الحمد لله و الشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، و خفف عنا و زرنا و أحل عقدة من لساننا، و أفقه قولنا و ووفقنا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "زلاسي رياض" الذي ساعدنا بنصائحه و توجيهاته ولم يبخل علينا بمعرفته و آرائه النيرة ، دون أن ننسى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر للمؤسسة على الترحيب و المساعدة و حسن المعاملة.

وأخيرا نسأل الله العليّ القدير أن نكون قد وفقنا في إعداد هذه الرسالة و من الله العون والتوفيق

لكم جزيل الشكر والعرفان

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا
أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى:

إلى فرة عيني جدي بولعراس الصالح العزيز رحمه الله

إلى جدي رزوق عيسى ربي أطل في عمره

إلى جدي و جدي ربي أطل في أعمارهما

إلى الذي لم يدر هذا لتربيته والذي لو عبرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له
إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم أبي حفظه الله وأطال عمره.

إلى التي سهرت لتربيته وتعليمي و تألمت لألامي إلى أعز ما لدي في هذا الكون

أمي العزيزة حفظها الله و أطال عمرها.

إلى الأعمدة التي أطل أرتكز عليهما للصمود: إخوتي عادل و محمد أمين

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا أختي العزيزة و الوحيدة أمان

إلى " خطيبي و نصفي الثاني " فريد

إلى حمزة و هاجب صهيب إكرام هدي يعقوب صالح لطفي إسحاق لبننة

إلى عماتي مباركة ، مليكة، وهيبه ، نعيمة، زينب و خالتي يمينة ، بركاهم ، وردة

إلى أعمامي العيد و السعيد و مراد و أخوالي كمال و حميد و هاجب و خالد

إلى حديقاتي بشرى، سارة، فريدة، خديجة، حنان، ليندا، مريم، سعيدة، هدي

إلى كل الزملاء و الأصدقاء من الابتدائية إلى الجامعة

حياة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى:

إلى قرة عيني جدي دراجي الدراجي العزيز

إلى جدي سالم محمد العزيز رحمه الله

إلى جدتي و جدتي ربي أطل في أعمارهما

إلى الذي لم يخذل جهدا تربيتي والذي لو عبرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له

إلى الذي غرس في قلبي حب العلم و التعلو أبي حفظه الله وأطل عمره.

إلى التي سهرت لتربيتي وتعليمي و تألمت لآلامي إلى أعز ما لدي في هذا الكون

أمي العزيزة حفظها الله و أطل عمرها.

إلى العمود الذي أطل أرتكز عليه للصمود: إباد

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا أخواتي العزيزات شميناز فاطمة الزهراء ريتاج

إلى أعمامي و عماتي

إلى أخوالي و خالتي

إلى صديقاتي حياة، سعيدة، هدى، سارة، خديجة، حنان، أمال، سميرة وحنان

إلى كل الزملاء و الأصدقاء من الأبتدائية إلى الجامعة

بشري

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الوضع المالي للمؤسسة تم منحها قرض من طرف البنك الجزائري الخارجي خلال السنوات الأربعة 2013-2014-2016-2016 و ذلك من خلال حساب المؤشرات التوازن المالي والنسب، وقد وجدنا أن الوضع المالي لهذه المؤسسة جيد خلال فترة الدراسة، حيث لخصت هذه الدراسة إلى مجموعة من أهمها:

يعتبر التحليل وسيلة فعالة و أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بها المؤسسة و يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها و تقويتها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية، البنك الجزائري الخارجي BEA.

Abstract

This study aims at measuring the financial situation of an institution that has been granted a loan by the Algerian foreign bank during the four years by calculating the financial balance and ratio indicators, We found that the financial situation of this institution was a study during the study period, The study summarized the following :

An effective tool and a tool to diagnose the financial status of the institution, because it helps the financial path to diagnose the financial status of the institution and disclose the policy and condition experienced by the institution, Financial analysis helps to identify weaknesses to avoid and strengths to strengthen and strengthen.

Key words: Financial Analysis, Financial performance Assessment, Financial Statements, Algerian External Bank.

الفهرس

الصفحة	البيان
	العنوان
	شكر و تقدير
	الإهداء
	الملخص
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة المختصرات
أ - ج	مقدمة
50-02	الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي و الأداء المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول: نشأة و مفهوم التحليل لمالي
07	المطلب الثاني: أهداف و أهمية التحليل المالي
10	المطلب الثالث: أنواع و منهجية التحليل المالي
15	المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي
15	المطلب الأول: أطراف التحليل المالي
19	المطلب الثاني: أساليب و مقومات التحليل المالي
20	المطلب الثالث: خطوات و مراحل التحليل المالي
22	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

22	المطلب الأول: الوثائق المستعملة في التحليل المالي
34	المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
39	المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية
44	المبحث الرابع: مفهوم و مراحل تقييم الأداء المالي و مؤشرات
44	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
46	المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي
47	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي
50	خلاصة الفصل الأول
81-52	الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي BEA وكالة البويرة (37)
52	تمهيد
53	المبحث الأول: تقديم حول بنك الجزائري الخارجي
53	المطلب الأول: بطاقة فنية للبنك الجزائري الخارجي وهيكله التنظيمي
58	المطلب الثاني: مراحل ومهام بنك الجزائري الخارجي و أهدافه
60	المطلب الثالث: التعريف بوكالة البويرة (37)
63	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للبنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة 37
63	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج
69	المطلب الثاني: تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
73	المطلب الثالث: تحليل المالي بواسطة النسب المالية
81	خلاصة الفصل الثاني
85-83	الخاتمة
90-87	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
24	الميزانية المالية	01
25	الميزانية المالية المختصرة	02
28	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	03
30	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	04
32	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	05
33	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	06
64 - 63	جدول ميزانية مالية جانب الأصول لسنوات (2016-2015-2014-2013)	07
65	جدول ميزانية مالية جانب الخصوم لسنوات (2016-2015-2014-2013)	08
66	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنوات (2016-2015-2014-2013)	09
67	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات (2016-2015-2014-2013)	10
68	جدول حسابات النتائج لسنوات (2012- (2016-2015-2014-2013)	11
69	جدول حساب راس المال العامل	12
70	جدول حساب راس المال العامل الأجنبي	13
70	جدول حساب راس المال العامل الإجمالي	14
71	جدول حساب راس المال العامل الخاص	15
71	جدول حساب احتياج راس المال العامل	16
72	جدول حساب الخزينة	17
73	جدول حساب نسبة التمويل الدائم	18
73	جدول حساب نسبة التمويل الذاتي	19

74	جدول حساب نسبة الاستقلالية المالية	20
74	جدول حساب نسبة قابلية السداد	21
75	جدول حساب نسبة السيولة العامة	22
75	جدول حساب نسبة السيولة المختصرة	23
76	جدول حساب نسبة السيولة الفورية	24
76	جدول حساب نسبة هيكلية الأصول المتداولة	25
77	جدول حساب نسبة هيكلية الأصول الثابتة	26
77	جدول حساب نسبة هيكلية الأموال الدائمة	27
78	جدول حساب نسبة الديون طويلة الأجل	28
78	جدول حساب نسبة الديون قصيرة الأجل	29
79	جدول حساب نسبة المردودية المالية	30
80	جدول حساب نسبة المردودية الاقتصادية	31
80	جدول حساب قدرة التمويل الذاتي	32

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	أنواع التحليل المالي	01
18	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	02
57	الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي BEA	03
62	الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة -37-	04

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
الميزانية المحاسبية (الأصول)	01
الميزانية المحاسبية (الخصوم)	02
جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	03
جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	04
جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	05
جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	06
ميزانية المالية الأصول 2016/2015/2014	07
ميزانية المالية الخصوم 2016/2015/2014	08
جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2016/2015/2014	09
جدول تدفقات الخزينة 2016/2015/2014	10

قائمة المختصرات

الكلمة بالفرنسية	المختصر	المعنى
Banque étrangère de l'Algérie	BEA	بنك الخارجي الجزائري
Fonds de Roulement	FR	راس المال العامل
Besoin en Fonds de Roulement	BFR	احتياج راس المال العامل
Trésorerie Nette	TN	الخزينة الصافية
Rentabilité Financière	RF	المردودية المالية
Rentabilité économique	RE	المردودية الاقتصادية
Capacité d'autofinancement	CAF	قدرة التمويل الذاتي

مقدمة

أدت التطورات الإقتصادية إلى تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية ولم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط مما إستوجب تعزيزها بأداة أو أدوات من أجل وضع الخطط المستقبلية وتفاذي للانحرافات حيث برز التحليل المالي كضرورة قصوى للنظرة الإستراتيجية للمؤسسة.

وفي ظل المنافسة لم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق الربح فحسب بل الإستمرارية في السوق و لضمان ذلك يجب ان تكون نظرتها الإستراتيجية على كل المستويات مما يتطلب اعتمادها على تحليل ديناميكي شامل لقوائمها المالية من أجل معرفة نقاط القوة و الضعف و المعرفة الدقيقة لوضعيتها و إعطاء مصداقية و دقة لقوائمها المالية للإستفادة منها في إتخاذ القرارات وهو ما يجسده ويسعى إليه التحليل المالي من خلال قراءة و دراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها و إعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية و البيانات المتبعة و باعتبار التحليل المالي حجر الزاوية الذي يقيم الأداء المالي للمؤسسة.

وباعتبار أدوات التحليل المالي أدوات الكشف المبكر (التنبؤ) بالفشل المالي أو الإنحراف لتحسين الوضع المستقبلي مما يتيح للإدارة إمكانية إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وباعتبار تقييم الأداء هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمشروع (الأصول، المطلوبات، النشاط التشغيلي.... إلخ) للوقوف على درجة التوافق بيه هذه العناصر و بالتالي تحدد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وكون أهم الأساليب المستخدمة النسب المالية بمجموعاتها الأربعة (السيولة، الربحية، السوق، المديونية إلخ والتي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر.

الإشكالية

لإبراز العلاقة بين أدوات التحليل المالي و تقييم الأداء في المؤسسات في هذه المذكرة من خلال الإجابة على الإشكالية البحث التالية:

" هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة و كافية للوصول إلى تقييم أداء المالي للمؤسسة ؟"

لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بالاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية التحليل المالي ؟
- ما هي الوثائق المستعملة في التحليل و ما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟
- ما هي أهم المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟
- كيف كان وضع المالي خلال سنوات الدراسة؟

الفرضيات

و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة، أردنا أن نضع الفرضيات التي تساعد في إزالة بعض الغموض، ومن هنا تطرح الفرضيات التالية:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة و تطورها .
- استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية ومنه اتخاذ القرارات الصائبة.
- تقييم الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.
- تتمثل أدوات التحليل المالي التي يستخدمها بنك الجزائر الخارجي في القوائم المالية و النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

أسباب اختيار الموضوع

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، و إنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية و ذاتية حيث تتمثل هذه الاعتبارات هناك أسباب موضوعية و أسباب ذاتية فيما يلي:

أسباب الموضوعية

- التحليل المالي موضوع متشعب كثيراً و معمق.
- التعرف على دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

أسباب ذاتية

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع

- الرغبة الشخصية بالإطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي و بحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.

أهمية الدراسة

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي، وهذا من اجل إبراز أهمية التحليل المالي و ذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها، كما يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتباره قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة و ضعف للمؤسسة ، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها و تكون لها في ترشيد قراراتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة.
- تحليل المؤشرات التوازن المالي النسب المالية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.

صعوبات البحث

- عدم الحصول على كل المعلومات اللازمة للقيام بالتحليل المالي لذلك لم تتمكن من حساب بعض النسب المالية.
- عدم توفر المراجع باللغة العربية الخاصة بموضوع الدراسة.
- قلة المعلومات و البيانات الرسمية من بنك الجزائري الخارجي بحجة سريتها
- صعوبة إيجاد مكان التربص.

حدود الدراسة

الإطار المكاني: تمت دراسة هذا الموضوع في بنك الجزائري الخارجي.

الإطار الزمني: الحدود الزمنية تمثلت في الفترة 2013-2016 و هذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى بنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة (37).

منهج البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما يلي:

المنهج الوصفي: حيث انصب التركيز في هذه الدراسة في الجانب على معلومات خاصة بالتحليل المالي و تقييم الأداء المالي.

المنهج التحليلي: منهج دراسة الحالة، حيث اقتصر الجانب التطبيقي لهذه الدراسة على تحليل ميزانية و جدول حسابات النتائج .

وسائل جمع المعلومات

- الكتب المتخصصة في مجال البحث
- الملتقيات و الجرائد الرسمية
- الاطروحات و الرسائل الجامعية
- التقارير الميدانية للبنوك

الدراسات السابقة

(1) دراسة اليمين سعادة 2008-2009 : استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية مذكرة الماجستير و ترشيد قراراتها و استخدمت في دراستها أهم أدوات التحليل المالي و ذلك في تقييم أداء المؤسسة من اجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب و الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة أدوات التحليل في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية مناسبة.

(2) دراسة فريزة مروة 2016-2017 : دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن هذه الدراسة قمنا بتحديد وعرض نقاط القوة والضعف لإيجاد حل للخطر الذي تواجهه المؤسسة بطريقة عقلانية، حيث اعتمدت في هذه الدراسة على منهجين (المنهج الوصفي و المنهج التحليلي) الأول استخدم من اجل توضيح مختلف المفاهيم ن إما الثاني فقد تم استخدامها من اجل حساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي وتحليلها و ذلك بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

(3) دراسة لزعر محمد سامي 2012: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة الماجستير ، فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي و قد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية : أن المعايير الدولية المحاسبية و المعلومات المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية بتوفير المعلومة مالية شفافة و موثوق بها و قابلة للمقارنة دولياً عن الوضعية المالية و الأداء في المؤسسات

، كذلك إن التحليل المالي للقوائم المالية هو احد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها من طرف الإدارة أو الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون إي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.

تقسيمات البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين هما:

- الفصل الأول: " تقديم عام حول التحليل المالي "

الذي ينقسم بدوره إلى أربعة مباحث : المبحث الأول ماهية التحليل المالي و نتناول في هذا المبحث تطور ومفهوم التحليل المالي وكذا أهداف و أهمية و أنواع التحليل المالي بالإضافة إلى المنهجية المتبعة فيه ، إما المبحث الثاني عموميات حول التحليل المالي و يتضمن أطراف و أساليب ومقومات التحليل المالي مع بيان أهم خطوات و مراحل ، المبحث الثالث أدوات التحليل المالي و نتناول فيه الوثائق المستخدمة في التحليل المالي و تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ، المبحث الرابع يتضمن مفهوم ومراحل تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى مؤشرات.

- الفصل الثاني: "دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي BEA"

و يشمل مبحثين: المبحث الأول تقديم عام حول بنك الجزائري الخارجي و نتناول فيه بطاقة فنية للبنك الجزائري الخارجي و مهام البنك الجزائري الخارجي بالإضافة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كما يتضمن تقديم تعريف بوكالة بنك الجزائري الخارجي البويرة (37)، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

الفصل الأول

تقديم عام حول التحليل المالي

والأداء المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية، و ذلك للضرورة التي تملحها متطلبات التسيير من تخطيط و رقابة و تقييم، حيث يتضمن هذا التحليل عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها والتي يتم إعدادها وفق قواعد و أسس محددة طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها

كما يحدد التحليل المالي مجموعة من المقاييس أو العلاقات، وذلك باستخدام بعض الأساليب النسب المالية بالإضافة إلى بعض المؤشرات التي تساعد في تحليل القوائم المالية التي تتمثل في الميزانية، و حسابات النتائج... الخ.

حيث يهدف إلى تلخيص أعمال المؤسسة من أنشطتها الاستثمارية و التشغيلية و التمويلية، من اجل إبراز نقاط القوة و الضعف في عملياتها لأجل اتخاذ قرارات رشيدة في المستقبل على ضوء ما تم اكتشافه.

ومن هذا المنطلق لقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي أداة ذات أهمية بالغة في إدارة المالية، وأيضاً له ضرورة كبيرة في الحصول على تخطيط مالي سليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة و اتجاهات تطوره مستقبلاً.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم كيف نشأة التحليل المالي وذلك بعرض أهم الأسباب التي ساعدت في ظهوره ونعرض أهم التعاريف التي توصل إليها الكتاب علم الاقتصاد.

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

يمكن تلخيص نشأة التحليل المالي في الفقرات التالية:¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشوفها المحاسبية إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها معتبر في تطوير تقنيات تسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم في تحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة على مساهمة الادخار العمومي.

كم أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتهم ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر، ص 13 ص 14.

نشاطاتها و تحقيقها إلى فقرات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية. كما ساهمت التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات و التحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت في زيادة أهمية التحليل المالي في المؤسسات المعاصرة يمكن إبرازها فيما يلي¹:

- تطور الأسواق المالي وتقنيات البورصة.
- تطور المعلومات المالية.
- الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسة (تنازل ، الإدماج).
- تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- إنتشار مفاهيم ومبادئ حكومة الشركات.
- تبني المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المحاسبية من طرف العديد من دول العالم.

الفرع الثاني: أسباب النشأة

ومن أهم الأسباب التي ساعدت في ظهور التحليل المالي نذكر منها:

1. الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى راس مال ضخم لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج الكبير، و بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في سابقة أحوال المنشأة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي و نتيجة أعمالها.²

¹ عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار الباروزي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 17.

² حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص 22

2. أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين و استثمار الأموال على نطاق واسع، و لقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدولة وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح و أمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول في أسهمها في البورصة، ويعتبر هذا التدخل إعتراضاً من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات شكل موضوعي من واقع قوائم المالية معبرة و قادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.¹

3. التدخل الحكومي:

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لإستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين و المؤسسين. لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين و غيرهم) عليها.²

4. الائتمان:

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية و الائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى و يؤدي إلى خلق مشكلة مالية.³

و لذلك تهتم بيوت المال و الإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماماً خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، و لذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة و تحليل القوائم المالية.

الفرع الثالث: مفهوم التحليل المالي

هناك عدة تعاريف لتحليل المالي من أهمها ما يلي:

¹ منير شاكر محمد ، التحليل المالي ، مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية 2005 ، ص09

² منير شاكر محمد ، نفس المرجع السابق ، ص10

³ نفس المرجع السابق ، ص09

تعريف الأول: يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط منشأة و الأعمال، و تساهم في تحديد أهمية وحواس الأنشطة التشغيلية و المالية للمنشأة و ذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المنشأة.¹

تعريف الثاني: عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو التشغيلية) و توقع ما سيكون عليه وضع في المستقبل.²

تعريف الثالث: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، و توقع ما ستكون عليه في المستقبل.³

تعريف رابع: هو عملية منتظمة لتفسير سلوك وتصرفات المؤسسة من خلال قوائمها المالية بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بها والعمل على تصحيحها، وعملية التحليل المالي باعتبارها عملية منتظمة تستهدف القوائم المالية يجب أن تتضمن الآتي:⁴

- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.
- تقييم الاتجاهات المركز المالي للشركة عبر الزمن.
- يساعد تحقيق ما تقدم إدارة المؤسسة أن تحدد أوجه القصور في المؤسسة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .

بالرغم من تعدد تعاريف يمكن القول أن التحليل المالي: هو علم له قواعد و معايير و أسس حيث تهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العلاقة فيما بينها ، ثم يتم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث فيها عن نقاط القوة

¹ حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص 37

² عبد الحكيم كراجه، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم ، تطبيقات)، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع - عمان -، الطبعة الثانية 2006، ص

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص 21

⁴ عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007، ص05

والضعف في الخطط و السياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول و التوصيات اللازمة في الوقت المناسب .

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أهم الخصائص المتعلقة بالتحليل المالي:¹

- إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية و مصادر أخرى كأساس للدراسة و التحليل و هي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.
- إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.
- إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- انه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة بالصناعة الواحدة.
- إن التحليل لا يقتصر على حساب المؤشرات و النسب و إنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات و النسب من مداولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية ونتائج التحليل المالي

درسنا في هذا المطلب اهم الاهداف التي يسعى المحلل المالي الى تحقيقها بالإضافة الى بيان اهميته في دراسة الوضع المالي للمؤسسة و ابراز النتائج المراد الوصول اليها.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يُستند عليها في اتخاذ القرارات، و الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:²

- (1) التعرف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- (2) تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها و قدرتها على الاقتراض.
- (3) الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- (4) الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم.

¹ احمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبية الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص 104

² عدنان تايه النعيمي، نفس المرجع السابق، ص 21

- 5) تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- 6) تعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- 7) تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة.
- 8) معرفة وضع الشركة في قطاعها.
- 9) تحديد المركز الائتماني للمنشأة.¹
- 10) تحديد انحرافات بالأداء المحقق عن المخطط و تشخيص أسبابها.

هذا و يمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المناسبة للمؤسسة وليست السياسة المثلى لها، خروج غاية السياسة المثلى عن إمكانيات التحليل المالي حيث أنها تتطلب جهداً أكبر و أعمق من التحليل المالي العادي.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

لا شك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات و تباعد مراكز و فروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع و تفقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور جيل وأدوات جديد الغش و الخداع و الاختلاس، و بصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي:²

- 1) التحليل المالي كأداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمنشأة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المنشأة.
- 2) يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع .
- 3) التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- 4) التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما ما يخص قرارات الاندماج و التوسع والتحديث و التجديد.

¹ عاطف وليم اندرواس، نفس المرجع السابق، ص 56

² علي خلف عبد الله و وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى،

الفرع الثالث: نتائج التحليل المالي

يمكن الحصول على النتائج و معالجتها باستعمال و سائل معينة و بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كانت نتائج التحليل الخارجية أو داخلية بالنسبة للمؤسسة:¹

(1) نتائج التحليل الخارجي:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة.
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلالية المؤسسة.

(2) نتائج التحليل الداخلي:

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغير راس مال.
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

¹ ايمن الشنطي و عامر الشقر، الإدارة و تحليل المالي، دار البداية، عمان 2004، ص. 170

المطلب الثالث: أنواع ومنهجية التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الأخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

1) الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي إستنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:¹

● **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

● **التحليل الخارجي:**

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و لتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك المركزية و الغرف الصناعية... الخ

2) البعد الزمني للتحليل:

إن لتحليل المالي بعداً زمنياً، يمثل الماضي و الحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:²

● **التحليل الأفقي (المتغير):** هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من أجل توضيح التغيرات الحاصلة يتم احتساب نسب التغير كما يلي :

✓ **نسبة التغير = { قيمة العنصر في سنة المقارنة - قيمة العنصر في سنة الأساس } / قيمة العنصر في سنة الأساس.**

¹ وليد ناجي الحياي، نفس المرجع السابق، ص 28 ص 29 .

² علي خلف عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 57

- التحليل الراسي (الثابت أو الساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية يشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة: المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى مجموع الإجمالي لهذه العناصر أو بالمجموع مجموعة جزئية منها.

(3) الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي إستناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي: ¹

- التحليل قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، و يستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، و غالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك

- التحليل طويل الأجل: يركز التحليل المالي على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة، و الربحية في الأجل الطويل إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها، و مدى انتظامها في توزيع الأرباح و حجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل (داخلية و خارجية) و مجالات استخدامها. ²

(4) التحليل من وجهة النظر الشمولية: حيث يمكن تقسيمه إلى تحليل مالي شامل، وتحليل مالي جزئي: ³

- التحليل المالي الشامل: في الغالب يتعلق بدراسة و تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات و مؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة، و ذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

- التحليل المالي الجزئي: فهو ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من اجله القيام بعملية التحليل. و بالتالي قد يكون التحليل جزئياً لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

¹ وليد ناجي الحياي، نفس المرجع السابق، ص 30

² وليد ناجي الحياي، نفس المرجع السابق، ص 30

³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص 36

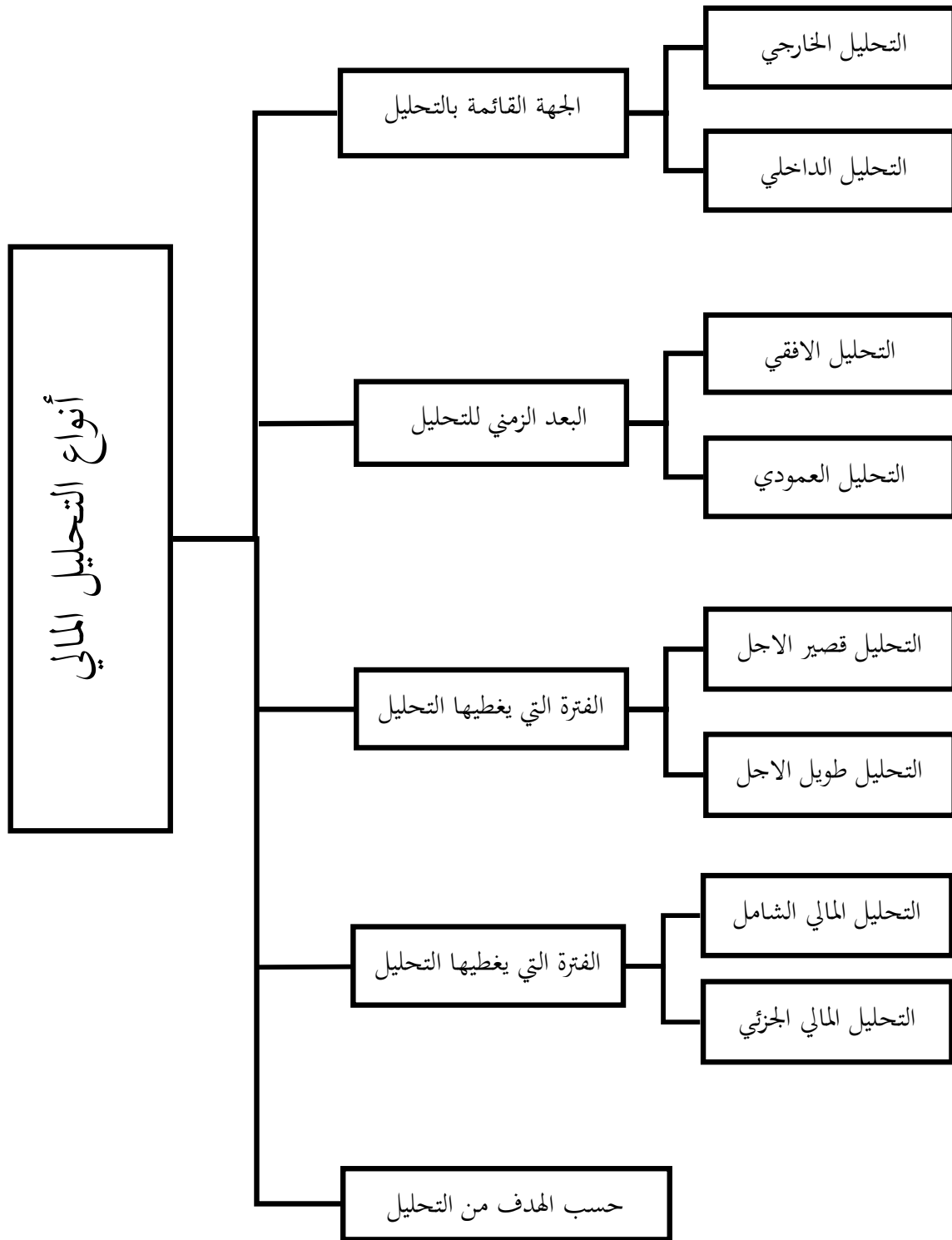
(5) حسب الهدف من التحليل

تتمثل في مايلي:¹

- تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- التحليل المالي لتقوم ربحية المنشأة.
- التحليل المالي لتقوم الأداء.
- التحليل المالي لتقوم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع و مجالات استخدامات.

¹ علي خلف عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 58 ص 59

الشكل -01- أنواع التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة

الأولى 2004، ص 31

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

ونذكر منها:¹

- (1) تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي.
- (2) تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه.
- (3) تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي.
- (4) اختيار أسلوب و أداة التحليل المناسبة للمشكلة الدراسة .
- (5) استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.
- (6) اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي.
- (7) تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس .
- (8) دراسة و تحليل أسباب الانحراف.
- (9) وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.

¹ رشاد العصار، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 155-156

المبحث الثاني: عموميات حول التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف و الحكم على مستوى أداء المؤسسات و اتخاذ القرارات الخاصة و من خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى أهم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي بالإضافة إلى الأساليب ومقوماته.

المطلب الأول: أطراف التحليل المالي

تعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظراً لما يقدمه هذا التحليل من إجابات عن تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف.

الفرع الأول: الأطراف الداخلية

ومن أهم هذه الأطراف الإدارة و العاملين و الموظفين

(1) الإدارة: تستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحد من الغايات التالية أو كلها مجتمعة:¹

- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار.
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في حجم و المشابه.
- طبيعة النشاط بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تسمى إليها المؤسسة.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام .
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- التخطيط للمستقبل.

¹ محمد مفلح عقل، مقدمة في البادئة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار أجنادين للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، الطبعة العربية الأولى 2006، ص 236

(2) **المساهمين:** يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المستثمر، ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها، أي التي تتعرض لها استثمارية. لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب.¹

(3) **الموظفون و العمال:** تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي و المرتبط باستمرارية المشروع، كما تهتم بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافأته بل و على الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.²

الفرع الثاني: الأطراف الخارجية

تشمل المستثمرين الحاليين و المرتقين و الموردين و المقرضين و أطراف خارجية أخرى، كما يلي:

(1) سماسرة الأوراق المالية: ويهدف هؤلاء من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي:³

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

(2) **المستثمرون الحاليون و المرتقين:** هم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة، أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعون إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة مالية معينة ، و التنبؤ بالأرباح المتوقعة في المستقبل، و اهتمامهم في احتساب العائد على أسهم المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم.⁴

(3) **العملاء:** باستخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، و تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، و تتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

(4) **الموردون:** الموردون هم الذين يقدمون للمنشأة الخدمات أو البضائع بالأجل، وهم مطالبين بدفع المنشأة تسديد ديونهم لهم في فترة لا تتعدى السنة المالية الواحدة. و بذلك يهتمون بدراسة الوضع المالي للزبون و سيولته النقدية

¹ حمزة محمود الزبيدي ، نفس المرجع السابق، ص 50

² مؤيد راضي خنفر، القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011م ، ص73

³ محمد مفلح عقل، نفس المرجع السابق، ص236

⁴ نفس المرجع السابق، ص 74

وقدرته على تسديد المستحقات في المدى القصير، و يهتم هؤلاء بميكمل الأصول المتداولة، و بنسبة الأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول.¹

(5) الدائنون: يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات²، و تختلف وجهة نظراً الدائنين في التحليل تبعاً لنوع الدين³:

• **الديون طويلة الأجل:** أن يهتم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم و حصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فان اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة و مستوى الربحية و كفايتها في تغطية الفوائد السنوية

• **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهتم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا الدائنون هنا يهتمون بتحليل راس مال عامل و المركز النقدي و السيولة في الوحدة.

(6) بيوت الخبرة المالية: تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادراتها الخاصة، أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المنشأة سواء من داخلها أم من خارجها و تقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها و تركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتركة بتلك الخدمات⁴.

(7) الغرف التجارية و الصناعية: تستخدم الغرف التجارية التحليل في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات و الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، و معدلات أدائها و ربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها و تعد منها النسب الوسيطة و مؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات و التحليل، وغالباً ما تقوم بنشر هذه الدراسات⁵.

(8) المصالح الحكومية: يقود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى أو لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية⁶، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 74

² محمد مفلح عقل، نفس المرجع السابق، ص 237

³ منير شاكر، نفس المرجع السابق، ص 19

⁴ حليلة خليل جرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في

سوق فلسطين للأوراق مالية، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات حصول على درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل، 2008م، ص 43

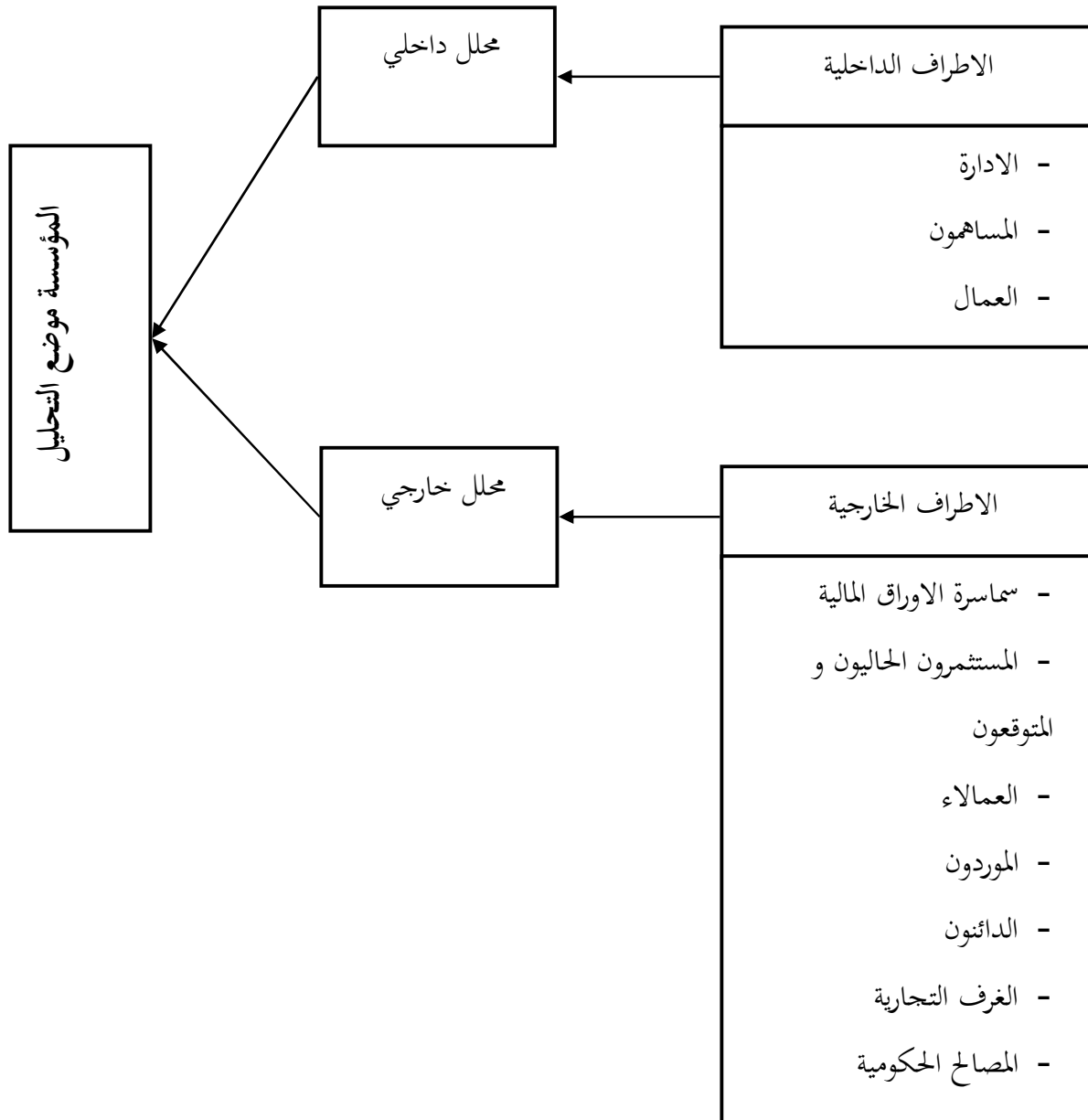
⁵ محمد المبروك أبو زيد، نفس المرجع السابق، ص 33

⁶ مفلح محمد عقل، نفس المرجع السابق، ص 237

- مراقبة الأسعار.
- غايات إحصائية.

فيما يلي مخطط توضيحي للأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

الشكل رقم -2- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: علي عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، طبعة الأولى 2008،

المطلب الثاني: أساليب ومقومات التحليل المالي

سوف نسعى في هذا المطلب إلى توضيح مفهوم هذه الأساليب وطريقة عملها و استخدامها في التحليل المالي كما سنتطرق إلى أهم مقومات التحليل المالي.

الفرع الأول: أساليب التحليل المالي

(1) أسلوب التحليل الراسي

ويسمى أيضا بالتحليل العمودي، و يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، و عادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعاداً لأثر التغيرات المفاجئة.

وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون، وعليه يساعد في تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة و اكتشاف نواحي الضعف و جوانب القوة و لكنه يظل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى¹.

(2) أسلوب التحليل الأفقي

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين و ذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية أو قائمة الدخل)، و ذلك بهدف دراسة الاتجاهات و التغيرات الحاصلة في كل فترة زيادة أو نقصان، و بمعنى آخر فان التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصان بمرور الزمن و لهذا فان شكل التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلاً، مثل مقارنة التغيير في صافي الربح، أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين مثلاً. و لهذا يسمى هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات².

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات و المبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل ابرز هذه المقومات هي³:

- (1) التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- (2) تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- (3) تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.

¹ حمزة محمد الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص 56

² نفس المرجع السابق، ص 60

³ فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 09

- (4) التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتمكن من استخدامها بصورة سليمة.
- (5) يمكن التحليل المالي من إعطاء نتيجة غير قابلة لتأويل بالإضافة إلى التفسيرات المتباينة.
- (6) تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية و العملية، وقادراً على تفسير النتائج التي توصل إليها لاستقراء المستقبل.

المطلب الثالث: خطوات ومراحل التحليل المالي

تتطلب عملية التحليل المالي المرور بخطوات و مراحل رئيسية و ذلك لجعل القوائم المالية التي تم تحليلها تتلاءم مع متطلبات التحليل:¹

الفرع الأول: خطوات التحليل المالي

- (1) التصنيف: ويقصد بهذه الخطوة أو المرحلة القيام بوضع البيانات في مجموعات متناسقة و متشابهة تمكن من إجراءات المقارنات .
- (2) المقارنة: حيث يتم في هذه الخطوة محاولة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج محددة و موحدة مع العلم إن عملية المقارنة تتم على مستوى المجموعات الكلية أو الجزئية و بين فترات زمنية متفاوتة.
- (3) الاستنتاج: تتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة، و ذلك بغرض الوقوف على مدى سلامة السياسات المالية السائدة والمركز المالي للمنشأة، وإمكانيات التطور المتوفرة.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

إن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل أساسية، حيث أن هذه المراحل تختلف من تحليل إلى آخر، و يمكننا أن نوجز أهم مراحل التحليل المالي بالمراحل التالية:²

(1) مرحلة الإعداد و التحضير:

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكاليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية وتكتسب هذه المحلة أهميتها من أن الإعداد و التحضير الجيدين سيؤثران إيجابياً على عملية تنفيذ التحليل المالي و مخرجاتها و يقوم المحلل المالي بما يلي:

- تحديد الهدف من التحليل: حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعاملة الواجب جمعها.

¹ حليلة خليل الجرجاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 36

² أيمن الشنطي ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، الطبعة الأولى 2007م/ 1428 هـ ، ص 138-139

- مدى و نطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل.
- تحديد وجمع المعلومات و البيانات : وهنا يجب على المحلل أن يحدد و يجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها، وكلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه جميع الأهداف المرجوة.
- (2) **مرحلة التحليل:** هي مرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة مما يلي:¹
 - **إعادة تبويب و تصنيف المعلومات:** حيث تتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي و مساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة و الأهداف المنشودة.
 - **اختيار الإدارة الملائمة للتحليل:** يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من اثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق و انسجام بين الأداء المختار و بين أهداف التحليل من جهة و بين الأداة و المعلومات المتوفرة من جهة أخرى.
 - **تحديد الانحرافات و أسبابها:** وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو مؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء لتحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص الأعمام أخرى أو تخص المنشآت المنافسة في نفس القطاع.
- (3) **مرحلة الاستنتاجات و التوصيات:**²

تعتبر هذه المرحلة هي آخر مراحل التحليل المالي ، ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن المراحل السابقة ، حيث يتم من خلالها جني ثمار الإجراءات السابقة من إعداد و تحضير وتحليل، و يتم من خلالها وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل إمام أهم الاستنتاجات و الحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل و يكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك ، و يحاول عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية :

 - البساطة و الوضوح في عرض الحقائق و الاستنتاجات التي توصل إليها التحليل.
 - الإيجاز و التركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل.
 - اقتراح الحلول و التوصيات اللازمة.

¹ أيمن الشنطي، نفس المرجع السابق، ص 142

² نفس المرجع السابق، ص 143

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

يتناول هذا المبحث القوائم المستخدمة في التحليل المالي بالإضافة إلى ذلك سوف نتطرق إلى أهم الطرق التي بواسطتها قمنا بتحليل هذه القوائم والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

المطلب الأول: الوثائق المستعملة في التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الوثائق التي يستعملها المحلل في التحليل المالي و التي تتمثل الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة .

الفرع الأول: الميزانية المحاسبية و عناصرها

1) تعريف الميزانية المحاسبية: تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة و قوتها و مدى تطورها و هي تحتوي على موجودات و حقوق المؤسسة من جهة، و مطالبها و التزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة و الإفصاح عنها في وقت معين عادة بمثل السنة (12 شهر).¹

2) عناصر الميزانية المحاسبية : تتكون من جانبين أساسيين هما جانب الأصول و جانب الخصوم:²

• **جانب الأصول:** تتمثل الأصول في الموجودات المؤسسة و تسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة تشمل المجموعات التالية: الأصول غير جارية (التشبيات العينية و المعنوية و المالية)، الأصول الجارية (المخزونات، حسابات الغير، الخزينة الموجبة).

• **جانب الخصوم:** تتمثل الخصوم في الأموال التي في المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون قصيرة الأجل أو ديون طويلة الأجل ، و ترتب تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الاستحقاقية لراس مال الشركة و مجموع احتياطاتها و علاوات الإصدار وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي:

- الأموال الخاصة

- الديون طويلة الأجل

- الديون قصيرة الأجل

¹ محمد سفير، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية و محاسبة، 2008-2009، ص 61.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلة - سطيف ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة الأعمال ، جامعة باتنة ، 2008-2009 ص 19

الفرع الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

1) تعريف الميزانية المالية: تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الآجال التي

ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ السيولة - استحقاق، و يتم ترتيب بناءً على المبادئ التالية:¹

- عناصر الأصول: تصنيف حسب درجة السيولة

- عناصر الخصوم: تصنف حسب درجة استحقاق

2) عناصر الميزانية المالية: وتتمثل فيما يلي:²

• جانب الأصول : تقسم الأصول إلى مجموعتين: أصول ثابتة و أصول متداولة

✓ الأصول الثابتة: و تضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، و تظهر بقيمة صافية من

الاهتلاكات وهي على العموم كل حسابات الاستثمارات باستثناء حساب المصاريف الإعدادية.

✓ الأصول المتداولة: تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الاستعمالات، أي جميع عناصر الأصول التي تقل

درجة سيولتها عن سنة كالبضائع و ديون الزبائن و القيم الجاهزة لدى المؤسسة.

• جانب الخصوم: وتنقسم بدورها إلى مجموعتين: أموال دائمة، ديون قصيرة الأجل

✓ الأموال الدائمة: وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، سواء كانت أموال خاصة كالاحتياطيات

و المخصصات ذات الطابع الاحتياطي أو موارد أجنبية كالديون متوسطة و طويلة الأجل.

✓ ديون قصيرة الأجل: ويدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون

الموردين و ديون الاستغلال و غيرها.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية دروس و تطبيقات)، دار الوائل لنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص66

² زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 21

جدول -01- الميزانية المالية في 12/31 ن

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة</u> - الأموال الخاصة (راس المال ، احتياطات ، ترحيل من جديد ... الخ) - ديون طويلة الأجل (قروض ، مؤونات ... الخ)		<u>الأصول الثابتة</u> - الثببتات المعنوية - الثببتات المالية - الثببتات المادية - سندات المساهمة - كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<u>ديون قصيرة الأجل</u> - الموردون - أوراق الدفع - ضرائب على الأرباح - حصص الشركاء - سلفات مصرفية - الخزينة السالبة ... الخ		<u>الأصول المتداولة</u> - قيم الاستغلال (بضاعة ، مواد ولوازم ، منتجات تامة الصنع ... الخ) - قيم قابلة لتحصيل (زبائن ، أوراق القبض ، تسيقات ... الخ) - القيم الجاهزة خزينة موجبة ، البنك ، الصندوق ... الخ
	مجموع ديون قصيرة الأجل		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: محاضرة الأستاذ زلاسي رياض، مقياس التسيير المالي السنة الثالثة ليسانس

جدول -02- الميزانية المالية المختصرة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>أموال دائمة</u> - أموال خاصة - أموال أجنبية <u>ديون قصيرة الأجل</u>		<u>أصول ثابتة</u> <u>أصول متداولة</u> - قيم الاستغلال - قيم قابلة لتحصيل - قيم جاهزة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر : زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية

2010، ص 22

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

1) تعريف جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو خسارة.¹

2) أنواع جدول حسابات النتائج:

• جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات، البضائع ...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، و لتكوين هذا الجدول نحتاج إلى حساب المراحل التالية: ²

✓ إنتاج السنة المالية: المبيعات من البضائع و المنتجات و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

$$- \text{إنتاج السنة المالية} = 74/ح + 73/ح + 72/ح + 70/ح$$

✓ استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية و استهلاكات آخر بهدف ممارسة أنشطتها.

$$- \text{استهلاك السنة المالية} = 62/ح + 61/ح + 60/ح$$

✓ القيمة المضافة: تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

$$- \text{القيمة المضافة} = 70/ح + 71/ح + 73/ح + 74/ح - (62/ح + 61/ح + 60/ح)$$

✓ إجمالي فائض للاستغلال: تقيس الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال و تمثل الفرق بين القيمة المضافة و أعباء العمال و الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة.

$$- \text{إجمالي فائض للاستغلال} = \text{القيمة المضافة} - 63/ح - 64/ح$$

✓ النتيجة العملية: ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل إجمالي فائض الاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملية الأخرى، و كذلك بمخصصات الاهتلاكات و المؤونات و استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات.

¹ المرسوم التنفيذي 156-08 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 بتاريخ 28/ماي/2008، ص 24

² لرعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، 2011-2012، ص 48

- النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + /-75 - /-65 + /-68 + /-78

✓ النتيجة المالية: و يتم التوصل إليها من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية:

- النتيجة المالية = /-67 - /-66

✓ النتيجة العادية قبل الضرائب: ويتم الحصول عليها انطلاقاً من النتيجة العملياتية و ذلك بإضافة النتيجة المالية و تمثل النتيجة "العادية" المحققة على اثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: و ذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية، و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - /-(695 و 698) - /-(692 و 693).

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية: هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير العادية.¹

- النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - + النتيجة غير عادية

¹ طيز الويزة و سايفي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري (البويرة) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في محاسبة وتدقيق، جامعة اكلي محمد اولحاج - البويرة - الجزائر، 2014-2015 ، ص 27

جدول -03- حسابات النتائج حسب الطبيعة

أرصدة السنة	البيان
	- رقم الأعمال - تغير مخزونات منتجات و الجاري تصنيفها - الإنتاج المثبت - إعانات الاستغلال
	1- إنتاج السنة المالية
	- المشتريات مستهلكة - الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- قيمة الاستغلال المضافة (1-2)
	- أعباء المستخدمين - الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
	4- إجمالي فائض الاستغلال
	- المنتجات العملية الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - مخصصات الاهتلاك - استرجاعات خسائر القيمة
	5- النتيجة العملية
	- منتجات مالية - أعباء مالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
	- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	- المنتجات الغير العادية - الأعباء الغير العادية
	9- النتيجة الاستثنائية
	10- النتيجة الصافية لسنة المالية

المصدر : لزعر محمد سامي ، نفس المرجع السابق، ص 53

• جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: و يتضمن العناصر التالية:¹

✓ هامش الربح الإجمالي: و هو الفرق بين رقم الأعمال الدورة و المتمثل في مبيعاتها من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة و تكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة و مواد أولية و مختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

- هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات

✓ النتيجة التشغيلية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات التشغيلية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء التشغيلية الأخرى.

✓ النتيجة المالية: الأعباء المالية - المنتجات المالية

✓ النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية

✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

✓ النتيجة الصافية لسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء غير عادية + منتجات غير عادية.

¹ طيز لويوة، سايفي باهية فريال، نفس المرجع السابق، ص 29

جدول -04- حسابات النتائج حسب الوظيفة

أرصدة السنة	البيان
	- رقم الأعمال - كلفة المبيعات
	1- هامش الربح الإجمالي
	- منتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - أعباء العملياتية الأخرى
	2- النتيجة العملياتية
	- منتجات مالية - أعباء مالية
	3- النتيجة المالية
	4- النتيجة العادية قبل الضرائب
	- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
	5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	- المنتجات الغير العادية - الأعباء الغير العادية
	6- النتيجة الاستثنائية
	7- النتيجة الصافية لسنة المالية

المصدر : لزعر محمد سامي ، نفس المرجع السابق ، ص53

الفرع الرابع: جدول تدفقات الخزينة

1) تعريف جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة و يظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، و مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة، و يهدف إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية.¹

2) الوظائف التي تكون جدول تدفقات الخزينة:²

- وظيفة التمويل: تسمح بإظهار الطريقة التي مولت بها المؤسسة احتياجاتها الفعلية أو على العكس الطريقة التي سددت بها ديونها وهي تخص الموارد الخارجية كحركات الديون و حركة رأس المال.
- وظيفة الاستثمار: وتضم مجموعة الاستثمارات و الاستثمارات السلبية (Désinvestissement) للمؤسسة سواء كانت معنوية أو مادية أو مالية.
- وظيفة الاستغلال: و تضم كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في إطار نشاطها و التي لا تظهر في الوظيفتين السابقين.

3) نماذج جدول تدفقات الخزينة

و تتمثل في جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة و جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة كما سنوضحه في الجدولين التاليين:

¹ زغيب مليكة ، نفس المرجع السابق، ص 136

² نفس المرجع السابق، ص 137

جدول -05- تدفقات الخزينة حسب طريقة المباشرة

N+2	N+1	N	البيان
			تحصيل الزبائن -نفقات الموردين و مصاريف المستخدمين
			= فائض خزينة الاستغلال (أ)
			حيازة استثمارات مادية و معنوية -التنازلات عن الاستثمارات المادية و المعنوية + التغير في الاستثمارات المالية
			= تدفقات الاستثمار (ب)
			الرفع في راس المال -توزيع مكافئات راس المال -التغير في الاستدانة + نتيجة العمليات المالية +نتيجة العمليات الاستثنائية التدفقات المالية
			التغير في الخزينة = أ - ب + ج

المصدر : الياس بن ساسي ، نفس المرجع السابق، ص 202

جدول -06- تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

N+2	N+1	N	البيان
			<u>عمليات الاستغلال</u> النتيجة الصافية + مخصصات الاستهلاك - فائض القيمة (+ ناقص قيمة) للتنازل عن الاستثمار
			= القدرة على التمويل الذاتي
			- التغير في الاحتياج في راس المال العامل
			= تدفقات الخزينة المتولد عن الاستغلال (1)
			<u>عمليات الاستثمار</u> الحيازة على الاستثمارات (استثمارات مادية و معنوية) - التنازل عن الاستثمارات المادية و المعنوية +/- التغير في الاستثمارات المالية
			تدفقات الاستثمار (2)
			الرفع في راس المال - توزيع مكافئات راس المال + التغير في الاستدانة الصافية
			التدفقات المالية (3)
			التغير في الخزينة = 3 + 2 - 1

المصدر : الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 201

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، الإعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

الفرع الأول: رأس المال العامل الصافي FR

(1) تعريفه: يعرف على انه جزء من الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية). بعبارة أخرى يعرف رأس مال عامل صافي إجمالي FR على انه جزء من الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص للتغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) غير انه يفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية.¹

(2) طريقة حساب رأس المال العامل FR

• منظور اعلي الميزانية:

يحسب رأس المال العامل FR من خلال الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

• منظور أسفل الميزانية:

يحسب رأس المال العامل FR من خلال الفرق بين الأصول المتداولة و ديون قصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

(3) قاعدة التوازن المالي:

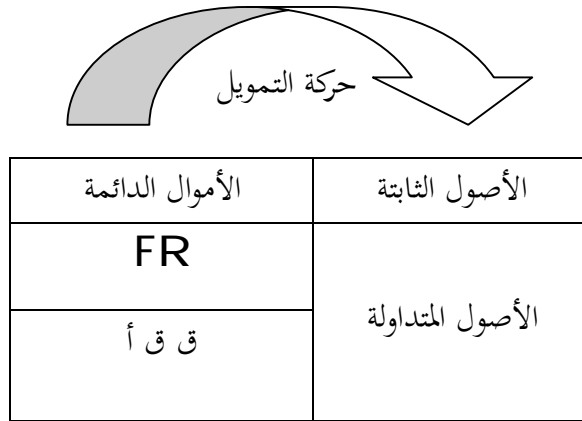
• من اعلي الميزانية:²

✓ $FR > 0$: ويعني أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى

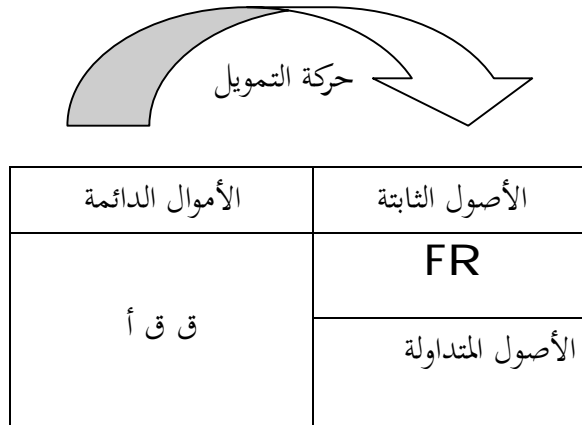
و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

¹ خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص70

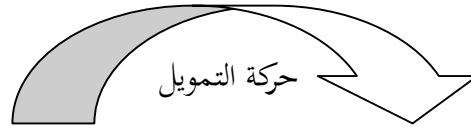
² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 68-69



✓ $FR < 0$: الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة ، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .



✓ $FR = 0$: الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة .



الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ق ق أ

• من أسفل الميزانية: ¹

✓ $FR > 0$: موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

✓ $FR < 0$: سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

✓ $FR = 0$: معدومة أي أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل و هي حالة نادرة الحدوث.

(4) أنواع رأس المال العامل الصافي

• رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي تمثل:

➤ إجمالي الأصول المتداولة = مجموع الأصول المتداولة ².

➤ مجموع الأصول - الأصول المتداولة ³

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

• رأس المال العامل الخاص: يعبر عن جزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول المتداولة: أي أن الأموال

الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة ، و يحسب كما يلي:

➤ رأس المال العامل الدائم - ديون طويلة الأجل

¹ نفس المرجع ، ص 70

² مداني بن بلغيث، عبد القادر دناش ، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، بعنوان انعكاسات تطبيق النظام

المحاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات، جامعة ورقلة، 13/14/ديسمبر/2011، ص22

³ خميسي شيخة، نفس المرجع السابق، ص 74

➤ الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

➤ أصول المتداولة - مجموع الديون

• **راس المال العامل الأجنبي:** وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج

لتمويل نشاطها و يحسب كمايلي:

➤ ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

➤ راس المال العامل الإجمالي - راس المال العامل الخاص

➤ مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

إذا كان راس المال العامل الأجنبي < 0 يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل

احتياجاتها خاصة في المدى القصير

الفرع الثاني: الاحتياج في راس المال العامل

(1) **تعريفه:** وهو مجموع الرصيدين السابقين و يعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها¹.

(2) **طريقة حساب BFR**

إحتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسيقات بنكية).

(3) **حالات الاحتياج في راس المال العامل**

✓ $BFR > 0$: موجب هنا الموارد المالية قصيرة الأجل تغطي الاحتياجات الاستغلالية و الفوائض لمواجهة الأخطار.

✓ $BFR < 0$: سالب هنا الموارد لا تغطي احتياجات المؤسسة وهي بحاجة إلى موارد خارج دورة الاستغلال.

✓ $BFR = 0$: معدوم هنا الموارد تغطي احتياجات دورة الاستغلال.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 85

الفرع الثالث: الخزينة الصافية الإجمالية TN

(1) تعريفها: تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل في تمويل العجز و في تمويل احتياجات دورة الاستغلال و غيرها و هو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل، و عليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة و هي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي العجز عن التمويل.¹

(2) طريقة حساب الخزينة TN:

انطلاقاً من الميزانية الوظيفية تحسب كما يلي :

$$\checkmark \text{ الخزينة} = \text{رأس مال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

$$\checkmark \text{ الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

(3) حالات الخزينة:

$\checkmark TN > 0$ موجبة هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يذهب إلى الخزينة.

$\checkmark TN < 0$ سالبة هذا يدل على أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الإستغلاية.

$\checkmark TN = 0$ معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لإحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 85

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

يمكن القول أن هناك عدداً غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخدامها من القوائم المالية نذكر منها:

الفرع الأول: تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها:¹

التعريف الأول: علاقة بين عنصر وآخر، وهي إما أن تصور في شكل بسيط أو كسر عشري أو نسبة مئوية فهي

بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و آخر لقياس وزن العنصر الذي يدل عليه . يمكن تعريف

التعريف الثاني: علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء

نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة.²

و تكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه:

- لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه.
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود إنحرافات كبيرة في القيمة النموجية لها.
- يمكن حساب عدد كبير جداً من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعاً ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية:

(1) نسب السيولة: تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية و أصول

أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة.³

- **نسبة السيولة العامة :** وهي قدرة المؤسسة على الإيفاء أو سداد بالتزاماتها ، وتحسب كما يلي:

¹ محمد المبروك أبو زيد، نفس المرجع السابق، ص 124

² طاهر موسى عطية، منى محمد إبراهيم، البطل الإدارة المالية و الإستثمار، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 57.

³ محمد المبروك أبو زيد، نفس المرجع السابق، ص 129

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة / الالتزامات قصيرة الأجل¹

الالتزامات قصيرة الأجل هي ديون قصيرة الأجل

• **نسبة السيولة السريعة:** تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:²

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزونات / ديون قصيرة الأجل

• **نسبة السيولة الجاهزة:** تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل و يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

(2) **نسب النشاط:** هي مؤشرات استدلالية على كفاءة النشاط و يتأتى ذلك من خلال كفاءة توظيف الأصول لتوليد و تعظيم الإيرادات، تحقيقا لمعدلات الربح المستهدفة لذلك تركز معادلات قياس الدورات، الناتج تميزه بالمرة وليس بالنسبة المئوية.³

• **معدل دوران إجمالي الأصول:** مقياس لمعرفة كم من المبيعات يمكن تحقيقها من خلال كل مبلغ يستثمر في الأصول و يحسب وفق العلاقة التالية:⁴

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

• **معدل دوران الأصول المتداولة:** وهو مؤشر يدل على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتقاضى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع لنسبة المؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأس المال العامل قليل، و يحسب وفق علاقة التالية:⁵

معدل الدوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

¹ محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتمان الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، دار الواصل لنشر - الأردن - عمان ، الطبعة ثانية 2006 ، ص 35

² اليمين سعادة ، نفس المرجع السابق ، ص 45-46

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، الإسكندرية، 2008، ص 143

⁴ نفس المرجع السابق، ص 143

⁵ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 325

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** تبين هذه النسبة درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصول الثابتة وتوليد مبيعات منها ، وتحسب كما يلي: ¹

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

- **معدل دوران المخزون:** يعبر على عدد المرات التي يتحول فيها المخزون خلال السنة إلى المبيعات و يحسب بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على رصيد المخزون السلعي (متوسط المخزون): ²

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{متوسط دوران المخزون} = \text{رصيد مخزون أول مدة} + \text{رصيد مخزون آخر مدة} / 2$$

- **معدل دوران الذمم المدينة:** يشير وجود الحسابات المدينة (العملاء و أوراق القبض) في الميزانية العامة إلى اعتماد الإدارة لسياسة البيع بالأجل و في الحقيقة فإن الإدارة تفضل دائماً سياسة البيع النقدي ، ولكن التعذر في تحقيق هذه الرغبة يجعلها تميل إلى سياسة البيع بالأجل مع اهتمامها بحصر وتحديد العملاء الذين تتعامل معهم ، وكذلك تواريخ تحصيل قيم هذه المبيعات ، و يحسب وفق العلاقة التالية: ³

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{رقم الأعمال} / \text{العملاء} + \text{أوراق القبض}$$

- **فترة التحصيل:** يقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات ، و فهي تعبر بشكل دقيق عن سيولة أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل و تغذية السيولة بالنقد الجاهز. ⁴

$$\text{فترة التحصيل} = 365 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

- **معدل دوران الحسابات الدائنة:** تنشأ الحسابات الدائنة في منشأة الأعمال بسبب لجوء إدارتها إلى عملية الشراء بالأجل، شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل، و تشير المراجع العلمية إلى اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشراً من مؤشرات السيولة. ⁵

¹ محمد المبروك أبو زيد، نفس المرجع السابق، ص 152

² نفس المرجع السابق، ص 143

³ اليمين سعادة، نفس المرجع السابق، ص 50

⁴ حمزة محمد الزبيدي، نفس المرجع، ص 151-152

⁵ نفس المرجع السابق، ص 153

معدل دوران الحسابات الدائنة = المشتريات / الموردون + أوراق الدفع

- **فترة الدفع:** يقصد به الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، و بهذا التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، و المنطق التحليل هنا، انه كلما زادت فترة الدفع، كلما أشارت إلى بقاء الإدارة في التسديد ليكون الانخفاض فيها معبراً عن التحسن في السيولة، وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تحسب كما يلي:¹

فترة الدفع = $365 /$ معدل دوران الحسابات الدائنة

- (3) **نسب التمويل:** تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:²
- **نسبة التمويل الدائم:** تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لراس المال وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

- **نسبة التمويل الذاتي:** تعبر هذه النسبة عن مدى المؤسسة لأصولها الخاصة و بالتالي في تحديد حجم القروض لتوفير الحد الأدنى من راس مال العامل كهامش أمان و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي: الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة مالياً و مدى اعتمادها على أموالها الخاصة و تحسب كما يلي:

نسبة استقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

- (4) **نسب المردودية:** تعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.³

¹ اليمين سعادة، نفس المرجع السابق، ص 52

² عمير عبد القادر، علائي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال ماجستير، معهد تكنولوجيا، جامعة

قاصدي مرياح - ورقة ، 2016-2017، ص 27-28

³ الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، نفس المرجع السابق ، ص 267

- **المردودية الاقتصادية RE:** هي التي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاكات و ضرائب على الأرباح أي كفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة.¹

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية RE} = \frac{\text{النتيجة الخام بعد الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **المردودية المالية RF:** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية ، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية و تحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{مردودية المالية RCP} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- (5) **نسب الهيكلية:** وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمنشأة و الموضوعية لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول و تساعد النسب الهيكلية أيضا إدارة المنشأة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة.³
- ومن أهم هذه النسب ما يلي:⁴

- **نسب هيكلية الأصول:**
 - نسب هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول
 - نسب هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول
- **نسب هيكلية الخصوم:**
 - نسب هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم
 - نسب هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم
 - نسب هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

¹ عمير عبد القادر ، علالي محمد ، نفس المرجع السابق، ص 28

² الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص 268

³ منير شاكر محمد، نفس المرجع السابق، ص 54

⁴ برايح سليمان ودودي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة أكلي محمد اولحاج، 2015/2014 ، ص 55.

المبحث الرابع: مفهوم ومراحله تقييم الأداء ومؤشراته

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من بين أهم العمليات التي يقوم بها البنك على جميع مستوياته، و مراحل يجب الالتزام بها من اجل تفادي الوقوع في الأخطاء، و لتحقيق ذلك يتطلب وجود مؤشرات تساعد على تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

تعددت تعريفات تقييم الأداء و اختلفت من باحث إلى آخر و هذا ما تبينه بعض هذه التعريفات التي تطرقت لتقييم الأداء بالإضافة إلى بعض الأهداف المهمة:

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

أولاً: تعريف تقييم الأداء:

- **تعريف الأول:** يقصد به قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مستقبلاً أملاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.¹
- **تعريف الثاني:** يعرفه على انه مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المؤسسة للأهداف التي أقيم من اجلها، و مقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة، من اجل معرفة و تحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلاً، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات و أساليب معالجتها.
- **تعريف الثالث:** التأكد من كفاية استخدام المؤسسة الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة، وذلك بتوجيه مسارات الأنشطة يحقق الأهداف المرجوة.²

ثانياً: أهداف تقييم الأداء

ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:³

(1) أهداف خاصة بالمؤسسة

- الربط و التكامل بين الأهداف التنظيمية الإستراتيجية و نشاطاً العاملين.
- تحسين البيئة الاجتماعية .
- المساهمة في إعداد سياسة جيدة للرقابة .

¹ حمزة محمد الزبيدي، نفس المرجع السابق ، ص 82

² اوراغ وناسة، اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة - بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، 2016/2015، ص10

³ إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة تقييم الأداء الوظيفي - بين النظرية و التطبيق - دار جدير للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2013م، ص 120-121

- تحديد تكاليف العمل، و ترشيد سياسات الإنتاج و التوظيف عن طريق الربط بين العوائد والكلفة.
- صياغة معايير موضوعية لأداء العمل من خلال دراسة تحليلية للعمل و مستلزماته.
- تقويم برامج و أساليب إدارة الموارد البشرية.

- توفير توثيق القرارات الإدارية و المبررات التي دعت لاتخاذها و المساعدة في قياس الكفاءة الإنتاجية.

(2) أهداف خاصة بالعاملين: و تتمثل في ما يلي:¹

- تنمية الإحساس بروح المسؤولية من خلال توليد القناعة الكاملة لبذل الجهد و تحقيق أهداف المؤسسة.
- تقدير قدرات و مهارات العاملين.
- تزويد العاملين بتغذية راجعة حول أدائهم بمقارنة توقعاتهم و توقعات المؤسسة حول أدائهم.
- توفير الوسائل و الطرق و البدائل المناسبة لتطوير سلوك العاملين الوظيفي و تحسين البيئة الوظيفية التي يعملون بها.

(3) أهداف خاصة بالمديرين (المقيمين): نذكر منها:²

- تنمية قدرات المديرين في مجالات الإشراف و التوجيه.
- تنمية قدرات و مهارات المديرين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعاملين في المؤسسة
- مساعدة المشرفين المباشرين على تفهم العاملين تحت لإشرافهم و تحسين الاتصال فيما بينهم.
- التعرف إلى كيفية أداء العامل بشكل علمي و موضوعي.

¹ إبراهيم محمد المحاسنة ، نفس المرجع السابق، ص 121-122

² نفس المرجع السابق، ص 122

المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

تتضمن عملية تقييم الأداء مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:¹

1) جمع البيانات و المعلومات الإحصائية : وفي هذه المرحلة يتم جمع البيانات و المعلومات التي تتطلبها عملية تقييم الأداء لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم ، و تشمل هذه البيانات و الإحصاءات بيانات لعدة سنوات و لمختلف النشاطات التي يتم ممارستها و يمكن الحصول على هذه المعلومات من ثلاث مصادر:²

• **التقارير الشفوية:** تتمثل في سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تتم بين الرئيس و مرؤوسيه. ومثال على هذا النوع من المعلومات هو اللقاء اليومي بين الباعة و رئيسهم المباشر و الذي فيه يتم التعرض إلى أهم الانجازات و المشاكل المعترضة لعملهم ، و يجب هنا طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة و الدقيقة . و عموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

• **التقارير الكتابية:** تقدم التقارير الكتابية معلومات و معطيات كاملة في شكل إحصائيات مفصلة، و لها عدة أنواع فبعضها وصفية و البعض الآخر إحصائية، و من مصادر المعلومات الكتابية نجد: الميزانية ، جدول حسابات النتائج... الخ

• **الملاحظات الشخصية:** تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل و الملاحظة شخصياً مما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولين بالرضا على قيامهم بالملاحظة، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية و دقيقة فضلاً عن الوقت الكثير الذي تحتاجه هذه الطريقة.

2) تحليل البيانات و المعلومات الإحصائية ودراساتها: وهنا يتم القيام بدراسة وتحليل البيانات و المعلومات الإحصائية بهدف بيان مدى دقتها و صلاحيتها لحساب النسب و المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء.

3) إجراء عملية التقييم: وتتم عن طريق استخدام النسب و المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات و العمليات.

4) تحليل نتائج التقييم : الهدف من هذه المرحلة هو بيان مدى النجاح و الإخفاق الذي صاحب هذا الأداء مع حصر و تحديد الانحرافات التي حصلت في النشاط، و من ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء امثل.

¹ نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص 33

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : تسيير المؤسسات الصناعية،

جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2001-2002، ص 28- 29

5) متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: ويقصد بها متابعة بعض الانحرافات التي تحدث في النشاط، وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء

يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي من أهم المراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمؤشرات المستخدمة في التقييم و تركيبها و طرق حسابها... الخ ، وفي هذا المطلب دراسة أهم المؤشرات.

الفرع الأول: مؤشرات الربحية profitable indicâtes

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك، لذلك فإن المؤشرات الأخرى توفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها البنك، أما مؤشرات الربحية فيعبر على مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية.¹

1) هامش الربح الإجمالي: يقيس هذا المؤشر المبلغ المتبقي (كنسبة مئوية) من كل دينار بعد دفع المنشأة لاثمان بضائعها، و كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل يحسب بالعلاقة التالية:²

ربح الإجمالي

صافي المبيعات

$$\bullet \text{ نسبة الهامش الربح} = \left(\text{هامش الربح} / \text{إجمالي الموجودات} \right) \times 100$$

2) العائد على ملكية (حقوق الملكية): تقيس العائد المحقق من استثمار المالكين في المنشأة، حيث يمكن مقارنته بالعائد على الاستثمارات البديلة أو أسعار الفائدة على الأوراق المالية طويلة الأجل، و كلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمالكين، و تحسب كما يلي:³

صافي الربح بعد الضرائب

حقوق الملكية

¹ مفلح محمد عقل ، نفس المرجع السابق ، ص 327

² نصر حمود مزنان فهد ، نفس المرجع السابق ، ص 58

³ مؤيد عبد الرحمن الدوري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار الواصل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص 95

(3) العائد على الأصول: يسمى أيضا بالعائد على الاستثمار يركز ذلك معدل على قدرة المنشأة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها من حقوق المساهمين أو مصادر خارجية، و لذلك فإنه يعتبر مقياساً لمدى نجاح إدارة في استخدام الأموال المتاحة بغض النظر عن مصدر تلك الأموال و يتم حساب هذا المعدل على النحو التالي:¹

صافي الربح بعد الضريبة

مجموع الأصول

الفرع الثاني: مؤشرات السيولة liquidité indicateurs

تستخدم هذه المؤشرات كأدوات لتقييم المركز الائتماني للبنوك و الذي يعبر عليه عادة من مدى قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، ونذكر من مؤشرات السيولة ما يلي:²

(1) معدل النقدي: يشير إلى قدرة على تلبية التزامات النقدية المتوفرة و يجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل و يحسب بالعلاقة التالية:

النقدية

اجمالي الودائع

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: تقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، و زيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل و نقص معدلاتها يعني مواجهة أخطار عدة مثل خطر السحب و خطر التمويل و تحسب كما يلي:

$$(\text{النقدية} / \text{إجمالي الودائع}) \times 100 \%$$

الفرع الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال Capital solen Indicateurs

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسبة دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه و التزاماته طويلة المدى و هي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.³

وهناك عدة مؤشرات منها:⁴

¹ نصر حمود مزنان فهد، نفس المرجع السابق، ص 58

² نصر حمود مزنان فهد، نفس المرجع السابق، ص 63-64

³ عبد الحلیم كراجه، نفس المرجع السابق، ص 200

⁴ نصر محمود مزنان فهد، نفس المرجع السابق، ص 65

(1) مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: تبين مدى اعتماد على راس مال في تكوين الموجودات، و محاولة الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، و عدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة و يحسب بعلاقة التالية:

$$\text{حق الملكية / إجمالي الموجودات} \times 100\%$$

(2) مؤشر حق الملكية إلى إجمالي الودائع: تبين مدى اعتماد على حقوق الملكية بوصفها مصدراً من مصادر التمويل و مدى قدرة على رد الودائع من الأموال المملوكة و ارتفاعها، فهي تعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين و يمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{حق الملكية / إجمالي الودائع} \times 100\%$$

الفرع الرابع: مؤشرات توظيف الأموال

تتمثل فيما يلي:¹

(1) معدل استثمار الودائع: يقيس هذا المعدل مدى توظيف الودائع في البنوك، و يفيد هذا المعدل على طبيعة سياسة المصرف فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية. و يحسب كما يلي :

$$\text{إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع} \times 100\%$$

(2) نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات: و يبين مدى الكفاءة على الاستثمار، كلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها من الاستثمارات المختلفة و تعتبر من أهم المؤشرات التي يجب مراقبتها، و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات} \times 100\%$$

(3) نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات: توضح كفاءة في تشغيل الموارد المالية المتاحة و الكفاءة في تشغيل الإمكانيات البشرية و المادية الأخرى في أجراء الخدمات و كلما زاد هذا المعدل كان دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات، يمكن حسابه كالتالي:

$$\text{إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات} \times 100\%$$

¹ نصر حمود مزنان فهد، نفس المرجع السابق، ص 67

خلاصة الفصل

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من اجل الوصول معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و اتخاذ القرارات المناسبة.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى نشأة وتعريف التحليل المالي مبينا في ذلك الأهداف و الجهات المهتمة به و أهم الخطوات و المراحل التي يتبعها المحلل المالي، حيث استعان كذلك بأهم الوثائق المحاسبية من اجل القيام بعملية التحليل المالي و المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج حيث يقوم بتحليلها بواسطة مؤشرات و النسب المالية بهدف الحصول على النتائج المراد الوصول إليها.

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك الجزائري

الخارجي BEA وكالة البويرة

(37)

تمهيد

تهدف كل مؤسسة إقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، و ذلك من أجل الحفاظ على بقائها أو استمرارها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها من خلال الإعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه المؤسسات نجد المؤسسة المالية بنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة (37)، والتي هي محل الدراسة و لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: البطاقة تقديم عام حول بنك الجزائري الخارجي.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للبنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة 37 .

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك جزائري خارجي

بنك جزائري خارجي هو بنك تجاري منذ نشأته اختص في تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالعمليات التجارية ، و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى نشأة بنك جزائري خارجي و سنقوم أيضا بتقديم دراسة حالة حول منح قرض إلى مؤسسة وتحليل وضعيتها المالية من خلال بعض النسب المالية و المؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: بطاقة فنية لبنك جزائري خارجي

تأسس بنك جزائري خارجي سنة 1967 الذي يوجد مقره في الجزائر العاصمة الذي تطور بشكل كبير منذ نشأته و يملك الآن حوالي 127 فرع، و الذي ستعرف عليه:

الفرع الأول: نشأة بنك جزائري خارجي

تأسس بنك جزائري خارجي في 01 أكتوبر 1967 ، و ذلك طبقاً للمرسوم رقم 67-204 و برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ، مقره الجزائري العاصمة (01 حي الدكتور راينولد ، حيدرة، الجزائر)

و بإمكانه إقامة فروع بموافقة وزير المالية ، كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن ، و تصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي ، وقد تم إنشاؤه على إنقاض المؤسسات التالية:¹

- القرض الليوني *crédit lyonnais* ، بتاريخ 01 أكتوبر 1967.
- الشركة العامة *société générale* ، بتاريخ 31 ديسمبر 1967.
- قرض الشمال *crédit de nord* ، بتاريخ 30 أبريل 1967.
- البنك الصناعي الجزائري، بنك البحر المتوسط بتاريخ 31 ماي 1968.

وكان الموضوع الأساسي للبنك الجزائري الخارجي وقت إنشائه هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني، وهو بهذا يعتبر للخدمات و الاستعلامات الخارجية ، التي تسمح للمؤسسات التجارية ببيع منتجاتها في أحسن الظروف مع مراعاة الظروف الاقتصادية العالمية ، كما يساهم في ترقية الصادرات مع مراعاة الصادرات من منتجات المصنعة لمختلف فروع النشاط ، و في سنة 1988 كان بنك الخارجي

¹ وثائق مقدمة من قبل الوكالة (37)

الجزائري من أول المؤسسات البنكية المستقلة ، و ذلك حسب الأحكام القانون رقم 88-11 في 12 جانفي 1989 ليتحول فعلاً إلى شركة المساهمة ، و ذلك بتاريخ 05 فيفري 1989 ، محتفظاً بنفس العرض المحدد له في المرسوم رقم 67-20، وقد حدد رأسماله بمليار دينار جزائري (1.000.000.000 دج) وذلك في فيفري 1966 ، وفي مارس 1988 أصبح رأسمال البنك 5 ملايين و 600 مليون دينار (56.000,00.000 دج) و يبقى رأسمال ملكاً للدولة و في 2011 تم رفعه إلى (76.000.000.000 دج) و في سنة 2013 تم رفعه إلى غاية (100.000.000.000 دج).

لدى BEA شبكة تحتوي على 80 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى، و في مراكز الصناعية و مناطق الإنتاج البترولي، يقيم علاقات مع الدول الأخرى، وله فرعين في الخارج ، البنك الدولي العربي بباريس ، و البنك العربي للإستثمار و التجارة الخارجية بأبوظبي، كما يتفرع البنك الخارجي في التجمعات السكانية الكبرى ، وفي المراكز الصناعية ، و مناطق الإنتاج البترولي ، يقيم علاقات مع الدول الأخرى ، كما يتفرع البنك الخارجي الجزائري إلى 92 وكالة بنكية عبر الوطن مقسمة إلى وكالات الشركات ووكالات الأفراد ووكالات عالمية ، وتتكون شبكة المراسلين البنكيين الأجنيين من 120 مراسل دولي ، حيث تقدم هذه الوكالات مجموعة من المنتجات البنكية والمالية وتمويل كل الصناعات بما في ذلك النفط ، الغاز والخدمات...الخ.

الصناعة الكبرى في ميادين المحروقات والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والتعدين والنقل البحري ، وهو بنك مملوك للدولة بنسبة 100 % ورأسمال قدره 76 مليار دينار ، بالإضافة إلى المقر الرئيسي المتواجد بـ 11 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.¹

¹ وثائق مقدمة من وكالة البويرة (37)

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي

يملك البنك (06) مديريات عامة مساعدة و تكمن أهميتها بالتوجه إليها عوض المديريات العامة و تظم بدورها عدة مديريات، و تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: المديرية العامة المساعدة للتجارة:

وتنظيم (5) مديريات البنكية التي تدير الوكالات التي تتفرغ إلى مديريات جهوية وهي بدورها تتفرغ إلى وكالات فمديرية الحسابات الكبيرة تقوم بإدارة المؤسسات الكبيرة مثل: سونا طراك... أما المؤسسات ذات الأسهم والسندات تقوم بإدارة حساباتها عن طريق سوق المؤسسات، مديرية سوق الخواص تدير حسابات الخواص، وأخيراً مديرية التسويق تقوم بدراسات من اجل أفكار جديدة للحملات الإعلامية والترويجية لنشر الخدمات البنكية من اجل استقطاب الزبائن.

ثانياً: المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية:

تعتبر كوسيط من اجل تمثيل البنك على المستوى الدولي فمديرية العلاقات مع الخارج تهتم بكل ما يتعلق بالتصدير و الاستيراد و إرسال الوثائق إليها، أما مديرية العلاقات الدولية تهتم بالمسائل القانونية كإمضاء العلاقات الدولية، وهناك مديرية تجارية.

ثالثاً: المديرية العامة المساعدة للعمليات و التنظيم:

تهتم بكل ما يتعلق بالعمليات الأوتوماتيكية و تظم (4) مديريات، منها مديرية وسائل الدفع تسير كل ما يتعلق بوسائل الدفع من شيك و بطاقة مغناطيسية ووسائل الكترونية أخرى، و مديرية وراء الشباك effice

"A back titre" تتعامل بالوثائق من الأوراق التجارية و لا تتعامل مع الزبائن، أما مديرية أنظمة الإعلام الآلي فتضع أنظمة المعلومات و تستعمل أنظمة الإعلام الآلي لتحسين و تطوير البنك، أما فيما يخص بمديرية الاتصالات فهي تحتوي على أرشيف الوكالة وتعمل على تنفيذ الحملات المدروسة من قبل مديرية التسويق

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة البويرة (37)

رابعاً: المديرية العامة المساعدة للالتزامات:

تضم كل التزامات البنوك و تحتوي على (3) مديريات، مديرية القرض فتعمل على تسيير القروض الكبيرة، وترسل إليها هياكل العمليات المتعلقة بالقروض من اجل اتخاذ القرار، ومديرية متابعة ومراقبة الالتزامات والتحصيل فتراقب العمليات المنجزة على مستوى الوكالات و المديريات الجهوية و كل ما يتعلق بالقروض، أما عن مديرية المنازعات فترفع إليها المسائل القانونية خاصة تلك التي يوجد لها حل على مستوى الوكالة.

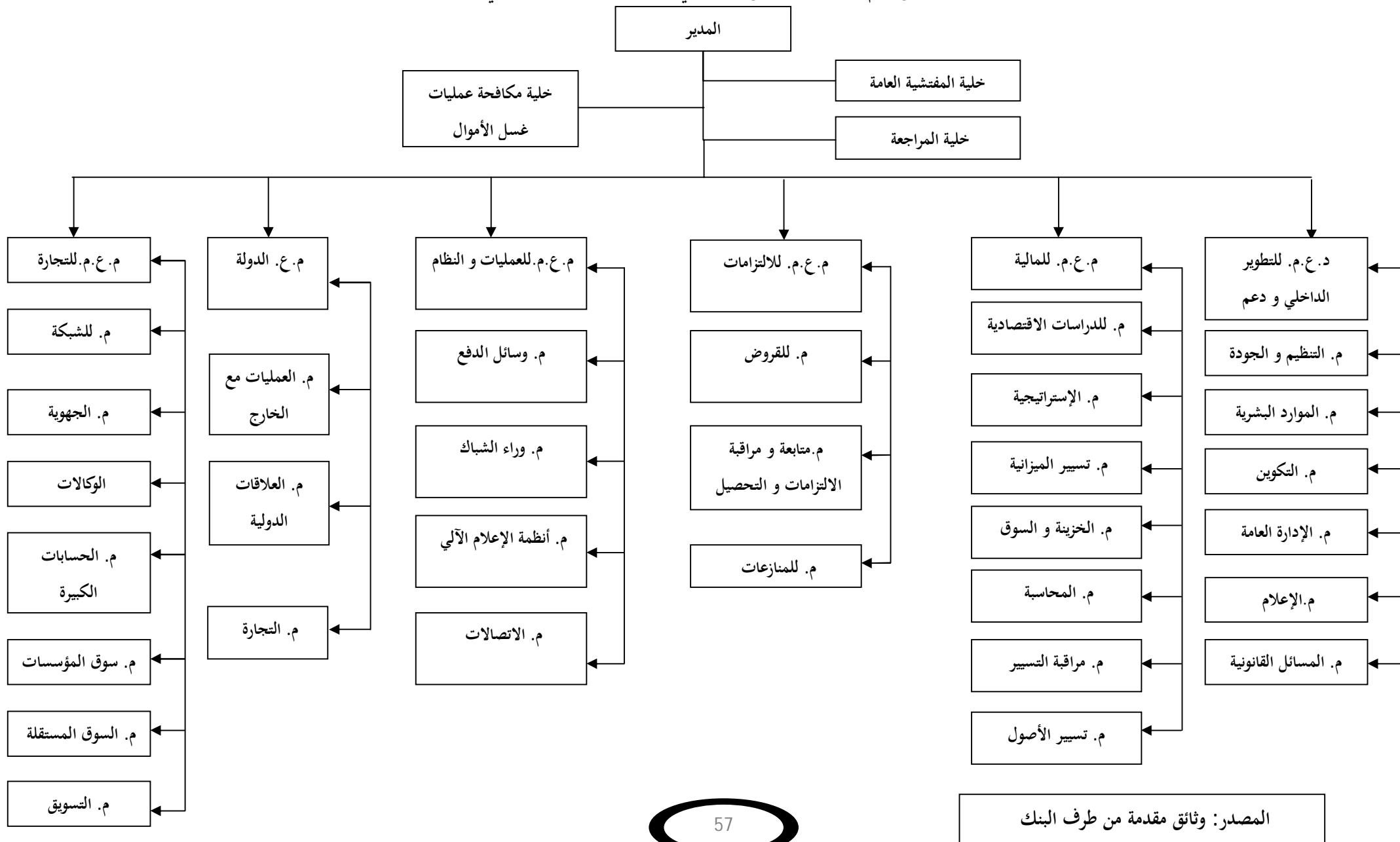
خامساً: المديرية العامة المساعدة الدولية:

تختص بكل ما يتعلق بالعمليات المالية و تظم (7) مديريات فتقوم بدراسة السوق، و انجاز التقارير الاقتصادية بمديريات الدراسات الاقتصادية، و المديرية الإستراتيجية تقوم بدراسة المشاريع المستقبلية للبنك، ومديرية تسيير الميزانية تهتم بانجاز الميزانية لكل وكالة ومعرفة سبب النقصان أو الزيادة للعمليات بحيث ترسل أرقام العمليات عن طريق نظام swift وهي تهتم بانجاز الميزانية و دراستها، بحيث تختص مديرية الخزينة والسوق بتحويلات المبالغ المالية، أما مديرية المحاسبة تقوم بإدارة كل العمليات المحاسبية للبنك و تساعده في ذلك مديرية التسيير إن كانت منفذه بطريقة جيدة وأخيرا مديرية الأصول و الاشتراكات فتدبر عمليات المؤسسات ذات المساهمات.

سادساً: المديرية العامة المساعدة للتطوير الداخلي و دعم الأنشطة

تدير كل العمليات الرئيسية و لها (6) مديريات، فمديرية التنظيم و الجودة فمثلاً تهتم بالتنظيم الداخلي للوكالات و توفير أجهزة ذات نوعية ممتازة و توفير عمال ذات كفاءات و الاهتمام بمقترحات الزبائن و تنفيذها، و مديرية الموارد البشرية و تسيير كل ما يتعلق بتوظيف العمال و أجرهم و كذا متابعة المسيرة المهنية ووضع أنظمة لتحفيز العميل كترقية و تقديم المكافآت، ومديرية التكوين تهتم بتنظيم دورات تدريبية و ملتقيات جهوية ووطنية، و مديرية الإدارة تهتم بالتسيير الجيد لليد العاملة ووضع كل الوسائل و الإمكانيات الضرورية لتحسينها و تنميتها، أما مديرية الإعلام تعتبر مكملة لمديرية التسويق و أخيرا مديرية المسائل القانونية من اجل معالجة القضايا القانونية.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي



المطلب الثاني: مراحل ومهام تطور بنك الجزائري الخارجي و أهدافه

لم يقتصر البنك الجزائري الخارجي على ممارسة النشاطات التي عرفها عند تأسيسه فأصبح لديه حسابات كبرى في ميادين المحروقات و النقل البحري و مواد البناء، يمددها بقروض و يسير حساباتها بالإضافة إلى ضمان القروض الممنوحة من بنوك أخرى و كل ذلك من أجل تحقيق أهدافه

الفرع الأول: مراحل تطور بنك الجزائري الخارجي

أنشئ بنك الجزائري الخارجي في 01 أكتوبر 1967 ، و قد مرت بعدة مراحل خلال تطوره نلخصها فيما

يلي:¹

(1) سنة 1970: في هذه الفترة قام بنك الجزائري الخارجي بتنفيذ و تسهيل جميع العمليات البنكية للشركات الوطنية الصناعية الكبرى .

(2) سنة 1980: و في هذه السنة برزت عدة اتجاهات تحت سلطة إدارة بنك

(3) سنة 1986: و في هذه السنة تخصصت البنوك الجزائرية و من بينها البنك الجزائري الخارجي الذي تخصص في تمويل الصناعات الكبيرة.

(4) سنة 1989: التحول من حالة البنك الجزائري الخارجي في العمل مع المحافظة على نفس الغرض الشامل كما هو محدد في النظام من 1967/10/01

(5) سنة 2006: عقد البنك حركة واسعة لإعادة الهيكلة من وظائفها الأساسية ليدخل مرحلة جديدة من التحديث ، و التي تؤثر على كل من هيكلها و شبكتها بالكامل.

(6) سنة 2007: قامت إدارة المعلومات في البنك خلال هذه السنة بتحديث نظم المعلومات في البنك و الذي أطلق عليه اسم " دالتا" لتأمين نشاطات متقنة و خالية من الأخطاء.

(7) سنة 2008: قام البنك الجزائري الخارجي بالمساعدة في تمويل مشروع هيكلية كبيرة تصل إلى تمويل 100 مليار دولار من قبل مجلة "جون أفريك".

(8) سنة 2009: وفي هذه السنة اهتم البنك الجزائري الخارجي بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و عقد اتفاقيات مع رواد العالم لبدئ استئجار المنتجات و الاستثمارات الرأسمالية.

(9) سنة 2010: تم توسيع الشبكة و تجديد الهيكلة القديمة في سياق تحديث كامل، و التحسين المستمر لجودة الخدمة في نقاط البيع التابعة للبنك الجزائري الخارجي.

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة (37)

(10) سنة 2011: وصلت الفروع البنكية للبنك الجزائري الخارجي إلى 127 فرع ، و التي تضم إمكانية بشرية مؤهلة وقادرة على الدخول في المنافسة.

الفرع الثاني: مهام وأهداف بنك الجزائر الخارجي

يعتبر البنك الجزائري الخارجي من أهم المساهمين في ترقية التجارة الخارجية في بلادنا خاصة الصادرات من السلع والمواد الأولية حيث له مهام أساسية يقوم بها و أي بنك لديه أهداف يسعى للوصول إليها:¹

أولاً: مهام بنك الجزائر الخارجي

- 1- تسهيل و تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الخارج و ذلك من اجل تحويل التجارة الخارجية للبلاد.
- 2- إبرام اتفاقيات القروض مع البنوك الخارجية
- 3- منح الاعتماد على الاستيراد
- 4- ضمان الصفقات للمصدرين و المستوردين الجزائريين و الأجانب.
- 5- ضمان كل الصفقات الموقعة من قبل الدولة و المؤسسات المحلية و الخارجية.
- 6- تطوير الصفقات التجارية مع الدول الأخرى.
- 7- وضع وكالات و فروع في الخارج .
- 8- المشاركة في نظام تأمين القروض
- 9- إعطاء الموافقات للقروض و البنوك الأجنبية.
- 10- القيام بجميع العمليات البنكية و المحاسبية الخارجية.
- 11- تأسيس و إدارة المؤسسات الرئيسية و انجاز العمليات المتعلقة بالانجاز و العمليات الخاصة بالتأمين اللازم لنشاطات المؤسسة.
- 12- توفير الادخار الوطني.

ثانياً: أهداف بنك الجزائر الخارجي

- للبنك الجزائري الخارجي أهداف يسعى إلى تحقيقها ومن أهمها:
- 1- تحفيز و تشجيع العمليات مع الخارج ومع باقي دول العالم .
 - 2- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية و الاقتصادية من التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق و دور الجمعيات المحلية.

¹ وثائق مقدمة من طرف الوكالة (37)

المطلب الثالث: التعريف بوكالة BEA بالبويرة (37)

لدى بنك الجزائري الخارجي عدة فروع وكالات تنتمي إلى بنك الأم مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة ، وفي هذا المطلب سونغ نتعرف على إحدى وكالات البنك الجزائري الخارجي الموجود في ولاية البويرة:

الفرع الأول: الوكالة البنكية BEA بالبويرة (37)

للبنك الجزائري عدة فروع من بين هذه الفروع وكالة البنك بالبويرة التي سنتعرف عليها فيما يلي :¹

أولاً: نشأة الوكالة البنكية (37) بالبويرة

وكالة البنك الجزائري بالبويرة هي واحدة من بين عشر الوكالات التابعة للمديرية الجهوية، و التي تأسست في 1980/07/07 بهدف توسيع نشأة البنك و خدمة زبائنه المتواجدين بالولاية وهي وكالة من الدرجة الثانية.

ثانياً: وظائف الوكالة البنكية (37) بالبويرة: وتمثل فيما يلي:

- 1- يمكن للبنك أن يضمن كل الصفقات الموقعة من قبل الدولة و المؤسسات المحلية أو الخارجية.
- 2- يمكن ضمان القروض الممنوحة من طرف بنوك أخرى.
- 3- يعقد صفقات مع بنوك أخرى.

ثالثاً: مهام وكالة بنك الجزائري الخارجي بالبويرة (37): و تتمثل فيما يلي:

- 1- تسيير العلاقات التجارية مع الزبائن بطريقة ديناميكية.
- 2- بناء و تحليل و إدارة ملفات القرض للخواص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- 3- الرعاية الإدارية و المالية لعمليات الزبائن سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

رابعاً: أهداف الوكالة البنكية (37) بالبويرة: و تتكون من ثلاثة أهداف متنوعة منها الأهداف المالية و الأهداف

المرتبطة بالخدمات المصرفية (أهداف إنتاجية)، و أهداف اقتصادية، و تتمثل فيما يلي:

- 1- الأهداف المالية: البنك كعون اقتصادي تجاري هدفه:
 - تحقيق الربح و تعظيم معدل العائد على الاستثمار و المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.
- 2- الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية (أهداف إنتاجية): و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:
 - تحسين الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء و جمع الأموال و توظيفها.

¹ وثائق مقدمة من طرف وكالة البويرة (37)

- دفع فوائد المشاركة في راس المال و تخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تعدد الخدمات و توفير وسائل الدفع.

3- الأهداف الاقتصادية: وهي مرتبطة بمصلحة البنك و نشاطه:

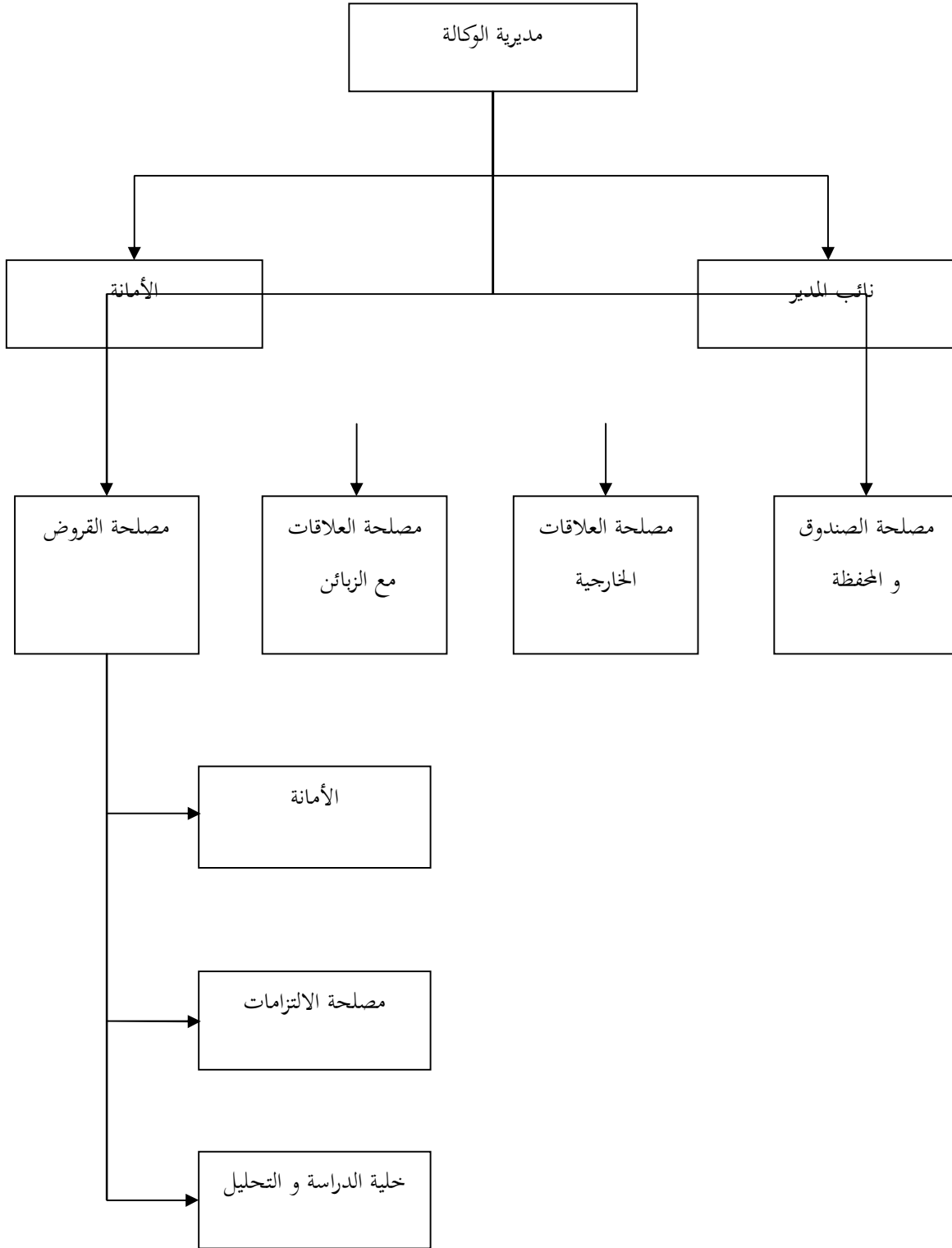
- ترقية الإنتاج الوطني و تسويق المنتج الوطني.
- تسهيل و تمويل التجارية الخارجية و ذلك لمنح قروض استيراد و تصدير.
- منح قروض قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل للقطاع الصناعي العام و الخاص.

خامساً: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي لوكالة البويرة (37)

يوضح الهيكل التنظيمي مختلف المصالح التي يتكون منها البنك الجزائري الخارجي بوكالة البويرة و هي كالتالي:¹

¹ وثائق مقدمة من طرف وكالة البويرة (37)

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي للوكالة البويرة (37)



المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية بنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة 37

سنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية لسنوات 2013-2014-2015-2016 و تم الحصول من خلال

الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج على النتائج التالية بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج

الفرع الأول: الميزانية المالية

أولاً: الأصول

جدول - 07 - الميزانية المالية جانب الأصول لسنوات (2013-2014-2015-2016)

2016	2015	2014	2013	الأصول
170	170	170	170	القيم غير ملموسة
25901	25901	25901	24615	المباني
-	-	-	-	أعمال البنية التحتية
763300	672129	653786	599804	معدات و الأدوات
-	-	-	-	تجهيزات مكتب
-	-	-	-	تجهيزات إنتاج أخرى
-	-	-	6500	التخطيط و التركيب
5561	4271	2825	1569	المعدات الاجتماعية
794932	702471	682682	632658	إجمالي الأصول الثابتة
482383	412819	349824	284397	إجمالي الاستهلاك
312549	289652	332858	348261	مجموع الأصول الثابتة
-	-	-	7050	البضائع
-	-	-	-	مواد أولية ولوازم
-	-	-	-	المنتجات النهائية
-	-	-	7050	قيم الاستغلال
-	-	-	-	مستحقات من المخزون
-	-	858	-	ديون أخرى و ما شابه
5644	5644	3616	14788	الضرائب و ماشاها
17116	3442	2625	2491	المدنيين آخرين
74453	40922	28657	25292	العملاء والفواتير التي سيتم تأسيسها
97213	50008	35756	42571	قيم قابلة لتحقيق
6322	33806	14581	1422	حساب البنك

-	-	-	-	الصندوق
6322	33806	14581	1422	القيم الجاهزة
103535	83814	50337	51043	إجمالي الأصول المتداولة
103535	83814	50337	43993	القيم قابلة لتحقيق + قيم جاهزة
416084	373466	383195	399304	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة الملحق رقم (01)

ثانياً: الخصوم

جدول -08- الميزانية المالي لجانب الخصوم لسنوات (2013-2014-2015-2016)

2016	2015	2014	2013	الخصوم
72900	72900	72900	72900	صندوق اجتماعي أو شخصي
0	0	-	-	الاحتياطات القانونية
3503	3503	1126	1126	احتياطات أخرى
-	-	-	-	فرق إعادة التقييم
38864	61254	47530	12516	ربح السنة
151470	90216	45062	32545	أحكام احتياطية
266737	227873	166618	119087	إجمالي الأموال الخاصة
14805	51912	105904	157564	القروض البنكية
-	-	-	-	ديون الاستثمار
-	-	-	-	القروض الأخرى
7610	6320	4874	2584	الديون على الشركاء
22415	58232	110778	160148	ديون طويل الأجل
289152	286105	277396	279235	إجمالي الأموال الدائمة
26089	20723	30405	64206	فواتير الدفع
0	0	-	-	القباضة للحسابات
-	-	-	-	السلفات المصرفية المقدمة
4911	10192	12177	5065	الضرائب
95932	56446	63217	50413	ديون التشغيل
-	-	-	-	حسابات الشركاء الأخرى
-	-	-	385	حسابات مستحقة الدفع
-	-	-	-	أخرى (التنظيم الاجتماعي ، شخصي)
-	-	-	-	الأرباح الموزعة
126932	87361	105799	120069	إجمالي الديون قصيرة الأجل
149347	145593	216577	280217	مجموع الديون
416084	373466	383195	399304	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة الملحق رقم (01)

الفرع الثاني: الميزانية المالية المختصرة

أولاً: الأصول

جدول-09- الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2016-2015-2014-2013)

2016		2015		2014		2013		الأصول
نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	المبلغ	
%75	312549	%77	289652	%86	332858	%87	348261	الأصول الثابتة
%24	103535	%22	83814	%13	50337	%12	51043	الأصول المتداول
-	-	-	-	-	-	%1.76	7050	- قيم الاستغلال
%21	97213	%13	50008	%9.33	35756	%10.6	42571	- قيم قابلة لتحقيق
%1.5	6322	%9	33806	%3.8	14581	%0.35	1422	- قيم جاهزة
%100	416084	%100	373466	%100	383195	%100	399304	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة الملحق رقم (01)

ثانياً: الخصوم

جدول -10- الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2013-2014-2015-2016)

2016		2015		2014		2013		الخصوم
نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	
%69	289152	%76	286105	%72	277396	%70	279235	الأموال الدائمة
%64	266737	%60	227813	%43	166618	%29	119087	- أموال خاصة
%05	22415	%15	58232	%28	110778	%40	160148	- ديون ط الأجل
%31	126932	%24	87361	%28	105799	%30	120069	الديون ق الأجل
%100	416084	%100	373466	%100	383195	%100	399304	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة الملحق رقم (01)

الفرع الثالث: جدول حسابات النتائج

جدول - 11 - حسابات النتائج لسنوات (2016-2015-2014-2013-2012)

2016/08/31	2015	2014	2013	2012	البيان
-	-	-	-	-	- مبيعات بضائع
241495	312189	289394	180040	206895	- الإنتاج المباع
-	-	-	-	-	- إنتاج الشركة لنفسها
0	0	0	0	-	- الخدمة المقدمة
241495	312189	289394	180040	206895	إجمالي رقم الأعمال
-	-	-	-	-	- بضاعة مستهلكة
-	-	7050	7050	1296	- إنتاج مخزن
-	-	-	-	-	- تحويل تكاليف الإنتاج
62158	73052	62049	51401	57867	- مواد و اللوازم مستهلكة
-	20891	18834	5635	8694	- الخدمات
62158	93943	73833	49986	65265	الاستهلاك الكلي
179337	218246	215561	130054	141630	القيمة المضافة
31	2411	76	3630	490	- منتجات مختلفة
-	-	-	-	-	- تحويل تكاليف الاستغلال
37107	53734	52176	36200	29634	- تكاليف الموظفين
26846	10480	2094	9288	4625	- الضرائب و الرسوم
3025	4860	9990	10609	13270	- تكاليف مالية
3963	2803	4611	2243	20	- تكاليف متنوعة
108427	148780	146766	75344	49130	النتيجة قبل الاستهلاك
69564	65670	65427	56663	53107	الاهتلاكات و مؤونات
38863	83110	81339	18681	41023	نتيجة الاستغلال
-	-	-	-	-	- منتجات خارج الاستغلال
-	-	-	-	13270	- تكاليف خارج الاستغلال
0	0	0	0	13270	نتيجة خارج الاستغلال
38863	83110	81339	18681	27753	النتيجة الإجمالية
-	21855	15664	6165	10611	ضرائب على الإرباح
38863	61255	65675	12516	17142	نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة الملحق رقم (02)

المطلب الثاني: تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: حساب رأس المال العامل

أولاً: رأس المال العامل الدائم

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

جدول - 12 - حساب رأس المال العامل الدائم

رأس المال العامل الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	البيان السنوات
-69026	348261	279235	2013
-55462	332858	277396	2014
-3547	289652	286105	2015
-23397	312549	289152	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الاحتياجات الثابتة حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي للبحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز من التمويل

ثانياً: حساب أنواع رأس المال العامل

1 - رأس المال العامل الأجنبي:

- مجموع الديون

- ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

جدول - 13 - حساب رأس المال العامل الأجنبي

السنوات	البيان	ديون قصيرة الأجل	ديون طويل الأجل	رأس المال العامل الأجنبي
2013		120069	160148	280217
2014		105799	110778	216577
2015		87361	58232	145593
2016		126932	22415	149347

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تناقص من السنة 2013 إلى 2016 و هذا راجع لانخفاض ديون طويلة الأجل.

2- رأس المال العامل الإجمالي:

- مجموع الأصول المتداولة

- قيم قابلة لتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة

جدول - 14 - رأس المال العامل الإجمالي

السنوات	البيان	قيم الاستغلال	قيم قابلة لتحقيق	قيم جاهزة	رأس المال عامل الإجمالي
2013		7050	42571	1422	51043
2014		-	35756	14581	50337
2015		-	50008	33806	83814
2016		-	97213	6322	103535

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الأربعة وهو في ارتفاع برغم من الانخفاض الذي شهدته القيم الجاهزة.

3- رأس المال العامل الخاص:

- أموال خاصة - الأصول الثابتة

جدول - 15 - حساب رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	البيان السنوات
-229174	348261	119087	2013
-166240	332858	166618	2014
-61839	289652	227813	2015
-45812	312549	266737	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الأربعة (2013-2014-2015-2016) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل خاصة في سنة 2013.

الفرع الثاني: احتياج في رأس المال العامل

- ✓ احتياجات رأس المال العامل = إحتياجات التمويل - موارد التمويل
- ✓ إحتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم قابلة للتحقيق) - (د.ق.أ - تسبيقات بنكية)
- ✓ إحتياجات رأس المال العامل = (قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (د.ق.أ - تسبيقات بنكية)

جدول - 16 - حساب احتياج رأس المال العامل

احتياج رأس المال العامل	تسبيقات بنكية	د . ق . الأجل	ق . ق . للتحقيق	قيم الاستغلال	البيان السنوات
-70448	0	120069	42571	7050	2013
-70043	0	105799	35756	-	2014
-55791	0	87361	50008	-	2015
-29719	0	126932	97213	-	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: سالب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل لأن لخصوم الدورية فائضة عن إحتياجات التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية و تمويل إحتياجات الدورة.

الفرع الثالث: الخزينة

✓ الخزينة = رأس المال العامل الدائم - إحتياجات رأس المال العامل

جدول - 17 - حساب الخزينة

الخزينة	احتياج في رأس المال العامل	رأس المال العامل الدائم	البيان السنوات
1422	-70448	-69026	2013
14581	-70043	-55462	2014
33806	-55791	-3547	2015
6322	-29719	-23397	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الأربعة 2013-2014-2015-2016 وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة و عليه يجب إستغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الإستثمارية أو توظيفها في البنوك لكنها شهدت انخفاض في السنة 2016.

المطلب الثاني: تحليل المالي بواسطة النسب المالية

الفرع الأول: نسب التمويل

1 - نسبة التمويل الدائم:

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

جدول - 18 - حساب نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	البيان السنوات
0.80	348261	279235	2013
0.83	332858	277396	2014
0.98	289652	286105	2015
0.92	312549	289152	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الذاتي اقل من الواحد خلال الأربعة (2013-2014-

2015-2016) لمن هناك ارتفاع في هذه النسبة في ثلاث السنوات الأخيرة و هذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع

تمويل تسييراتها من خلال أموالها الدائمة كما أنها لا تملك هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

2 - نسبة التمويل الذاتي:

- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول - 19 - حساب نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	البيان السنوات
0.34	348261	119087	2013
0.50	332858	166618	2014
0.78	289652	227813	2015
0.85	312549	266737	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في سنوات التالية (2013-2014-2015-2016) اقل من الواحد و هذا دليل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون طويلة الأجل.

3 - نسبة الاستقلالية المالية:

- نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول - 20 - حساب نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية	مجموع الديون	الأموال الخاصة	البيان السنوات
0.99	280217	119087	2013
1.28	216577	166618	2014
1.96	145593	227813	2015
1.93	149347	266737	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة خلال السنوات (2014-2015-2016) جيدة وهذا دليل على أن المؤسسة مستقلة مالياً و ذلك أن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

أما فيما يخص سنة 2013 فقد انخفضت إلى اقل من الواحد (0.99) و هذا يدل على أن المؤسسة اعتمدت على الديون لتسديد التزاماتها.

4 - نسبة قابلية السداد:

- نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول - 21 - حساب قابلية السداد

نسبة قابلية السداد	مجموع الأصول	مجموع الديون	البيان السنوات
0.70	399304	280217	2013
0.72	383195	216577	2014
0.76	373466	145593	2015
0.69	416084	149347	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة واجهت عجز في تسديد ديونها مما دفعها إلى زيادة في الاقتراض.

الفرع الثاني: نسب السيولة

1 - نسبة السيولة العامة:

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

جدول - 22 - حساب نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة	ديون قصيرة الأجل	الأموال الدائمة	البيان السنوات
0.42	120069	279235	2013
0.47	105799	277396	2014
0.95	87361	286105	2015
0.81	126932	289152	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة اقل من الواحد و هذا يدل أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة لهذا فان المؤسسة ليس لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

2 - نسبة السيولة المختصرة:

- نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + قيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

جدول - 23 - حساب نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة	د. ق. . الأجل	قيم جاهزة	ق. ق. . للتحقيق	البيان السنوات
0.36	120069	1422	42571	2013
0.47	105799	14581	35756	2014
0.95	87361	33806	50008	2015
0.81	126932	6322	97213	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة خلال هذه السنوات (2013-2014-2015-2016) اقل من الواحد وهي تفوق النسبة المثلى و التي تتراوح بين 0.32 و 0.5 فالمؤسسة هنا غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة.

3 - نسبة السيولة الفورية:

- نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

جدول - 24 - حساب نسبة السيولة الفورية

البيان السنوات	قيم جاهزة	د . ق . الأجل	نسبة السيولة الفورية
2013	1422	120069	0.01
2014	14581	105799	0.13
2015	33806	87361	0.38
2016	6322	126932	0.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة ليست جيدة في سنوات (2013-2014-2016) لأنها لم تفوق النسبة المثلى التي تتراوح بين (0.2، 0.3) فالمؤسسة هنا لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة و يختلف الأمر بالنسبة لسنة (2015) فهنا المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

الفرع الثالث: نسب الهيكلية المالية

1 - نسبة هيكلية الأصول المتداولة:

- نسبة الهيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

جدول - 25 - حساب نسبة هيكلية الأصول المتداولة

البيان السنوات	الأصول المتداولة	مجموع الأصول	نسبة الهيكلية الأصول المتداولة
2013	51043	399304	0.12
2014	50337	383195	0.13
2015	83814	373466	0.22
2016	103535	416084	0.24

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: من النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الأربعة على التوالي (0.12، 0.13، 0.22، 0.24) و التي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول ثابتة، يمكن القول انه مادامت هذه النسبة خلال السنوات اقل من 0.5 فهي تدل على أن المؤسسة ليست في حالة جيدة، عموماً هذا راجع إلى أن حركة الأصول المتداولة بطيئة و لا تحقق إرباح و هذا يدل على أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة.

2- نسبة هيكلية الأصول الثابتة:

- نسبة هيكلية الأصول الثابتة = أصول ثابتة / مجموع الأصول

جدول - 26 - حساب نسبة هيكلية الأصول الثابتة

البيان السنوات	الأصول الثابتة	مجموع الأصول	نسبة الهيكلية الأصول الثابتة
2013	348261	399304	0.87
2014	332858	383195	0.86
2015	289652	373466	0.77
2016	312549	416084	0.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الأصول الثابتة في حدود 87% سنة 2013 مقارنة مع السنوات (2014-2015-2016) وهذا راجع إلى مدى توازن السيولة المالية.

3- نسبة هيكلية الأموال الدائمة:

- نسبة هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

جدول - 27 - حساب نسبة هيكلية الأموال الدائمة

البيان السنوات	الأموال الدائمة	مجموع الخصوم	نسبة الهيكلية الأموال الدائمة
2013	279235	399304	0.69
2014	277396	383195	0.72
2015	286105	373466	0.76
2016	289152	416084	0.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول في سنة 2015 النسبة في حدود 76% ثم بدأت بالانخفاض و هذا راجع إلى تراجع في الأموال الدائمة.

4- نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل:

- نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

جدول - 28 - نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل

البيان السنوات	ديون طويلة الأجل	مجموع الخصوم	نسبة الهيكلية الديون طويلة الأجل
2013	160148	399304	0.40
2014	110778	383195	0.28
2015	58232	373466	0.15
2016	22415	416084	0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة انخفضت في سنوات (2014-2015-2016) و هذا راجع إلى أن المؤسسة قللت من اللجوء إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثمارها.

5- نسبة هيكلية ديون قصيرة الأجل

- نسبة هيكلية ديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

جدول - 29 - حساب نسبة هيكلية ديون قصيرة الأجل

البيان السنوات	ديون قصيرة الأجل	مجموع الخصوم	نسبة الهيكلية الديون قصيرة الأجل
2013	120069	399304	0.30
2014	105799	383195	0.27
2015	87361	373466	0.21
2016	126932	416084	0.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول إن النسبة في تذبذب خلال السنوات الأربعة في سنتين 2013-2016 كانت 30% وفي سنتين 2014-2015 على التوالي 27% ، 21% و هذا راجع إلى لجوء المؤسسة إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

الفرع الرابع: نسب المردودية

1- نسبة المردودية المالية:

- المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول - 30 - حساب المردودية المالية

المردودية المالية	الأموال الخاصة	النتيجة الصافية	البيان السنوات
-	-	17142	2012
0.10	119087	12516	2013
0.39	166618	65675	2014
0.26	227879	61255	2015
0.14	266737	38863	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة قدرها (0.10 في 2013، 0.39 في 2014، 0.26 في 2015، 0.14 في 2016).

2- المردودية الاقتصادية:

- المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول
 - المردودية الاقتصادية = النتيجة بعد الضرائب / مجموع الأصول

جدول - 31 - حساب المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية	مجموع الأصول	النتيجة الصافية	البيان السنوات
-	-	17142	2012
0.03	393304	12516	2013
0.17	383195	65675	2014
0.16	373466	61255	2015
0.09	416084	38863	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها تعني هذه النسب أن دينار الواحد المستثمر يحقق ربح قدره (0.03 في 2013، 0.17 في 2014، 0.16 في 2015، 0.09 في 2016).

الفرع الخامس: قدرة التمويل الذاتي

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات

جدول - 32 - حساب قدرة التمويل الذاتي

قدرة التمويل الذاتي	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	النتيجة الصافية	البيان السنوات
70249	53107	17142	2012
69179	56663	12516	2013
131102	65427	65675	2014
126925	65670	61255	2015
108427	69564	38863	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ ان قدرة التمويل الذاتي موجبة خلال السنوات الخمس (2012-2013-2014-2015-2016)

(2016) موجبة و هذا يدل على ان المؤسسة قادرة على تمويل نفسها.

خلاصة:

من خلال دراستنا لحالة لوضعية المالية لمؤسسة التجارية التي أخذت قرض من بنك الجزائري الخارجي و ذلك استناداً إلى الوثائق و المعلومات المقدمة حيث قمنا بإعداد الميزانية المالية لسنة 2013-2014-2015-2016 و التي على أساسها قمنا بتطبيق أدوات التحليل المالي التي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و هذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

- وجود سيولة مجمدة في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية.
- الاستقلالية المالية موجبة خلال السنوات الأربعة (2013-2014-2015-2016) و هذا دليل على أن المؤسسة مستقلة مالياً.
- المؤسسة تستطيع تمويل نفسها لان قدرة التمويل الذاتي موجبة خلال السنوات خمس 2012-2013-2014-2015-2016.

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمر ضرورياً، و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و إتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد إختارنا في بحثنا هذا أحد الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي و الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تقييم السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة و إتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى يتسنى لها البقاء و الإستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل و تشخيص المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي و المحاسبي، و إختارنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء كون المعلومة المحاسبية أداة لإتخاذ القرار و المراقبة داخل أي مؤسسة مهما إختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الإكتفاء بالجانب المالي و المحاسبي وحده كمؤشر قادر على تقييم الأداء داخل المؤسسة كون التحليل المالي ناتج عن تركيبة من الأنشطة و الجهود المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (إجتماعية، إقتصادية، قانونية... إخ)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها مستقبلاً من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللون الماليون توجيه الإهتمام مباشرة لدراسة و تحليل الوضعية المالية، إنطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

أما فيما يخص الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي:

الفرضية الأولى: التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب وأدوات نظراً للعلاقة التي تربط بين مختلف عناصرها، كما تبين أهم التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية.

الفرضية مقبولة: وهذا ما يفسر أن التحليل المالي يقوم أساساً على فحص القوائم المالية باستعمال أدوات التحليل المالي حيث أن هذه الأخيرة تكون مرتبطة ببعضها البعض، بحيث ا ناي تغير يحدث في الميزانية يؤدي إلى حدوث تغير

في جدول حسابات النتائج وكذلك بالنسبة إلى القوائم المالية الأخرى، حيث أن هذه القوائم توفر معلومات مهمة للمستثمرين.

الفرضية الثانية: الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.

الفرضية مقبولة: وهو ما يفسر أن الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة و يحدد مستوى إنجازها و مدى إستغلالها لمواردها و إمكانيتها حيث يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

الفرضية الثالثة: تتمثل أدوات التحليل المالي التي يستخدمها البنك الجزائري الخارجي في القوائم المالية والنسب المالية.

الفرضية مقبولة: وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية و المتمثلة في القوائم المالية المتوفرة عند المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع تحليل.

نتائج الدراسة: (النظرية و التطبيقية)

أولاً: النتائج النظرية

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية:

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على المعلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- احتواء الملاحق على معلومات مهمة ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من اجل إعداد القوائم المالية، الهدف منها هو الوصول إلى حالة الوضعية المالية للمؤسسة ومعالجتها إذا كانت هناك إي اختلالات.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية (التطبيقية)

- من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:
- رأس المال العامل سالب خلال 4 سنوات (2013-2014-2015-2016) و يعود هذا الانخفاض إلى النقص الأصول الثابتة الذي قابله نقص في الأموال الدائمة.
- المؤسسة عمدت إلى تقليل من حجم الاستثمارات نظراً لنقص الأموال الدائمة.

- احتياجات راس المال العامل سالب خلال 4 سنوات (2013-2014-2015-2016) و هذا ما يشير على أن استخدامات المؤسسة أكبر من احتياجاتها.
- تجميد جزء من الأموال يجب استغلالها.
- نظراً للاستقلالية المالية نجد المؤسسة مستقلة مالياً.

الاقتراحات و التوصيات:

من بين الاقتراحات و التوصيات نذكر ما يلي:

- استغلال الأموال المحمّدة في استثمارات أو شراء بعض الأصول التي هي بحاجة لها.
 - تحسين المردودية المؤسسة.
 - تحصيل حقوقها من الغير.
 - تسديد التزاماتها اتجاه الغير.
- بالإضافة إلى هذا نقترح على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي، و ذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة من اجل الكشف عن مواطن القوة و الضعف و معالجتها.

أفاق البحث:

يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي:

- فعالية مؤشرات النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.
- تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية الحديثة.
- دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم.

في الأخير أنصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بالتحليل المالي كأداة رقابية و تقييم الأداء، بحيث لا يجب الإعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة و الضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية و قياس سيولتها و ربحيتها وكذلك مدى إنسجام هيكلها المالي و تقييم النتائج السنوية.

(نرجو من الله عزّ وجل أن نكون قد وفقنا من قد وفقنا من اختيار ودراسة هذا البحث.)

قائمة المراجع

- 1- إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة و تقييم الأداء الوظيفي - بين النظرية و التطبيق -، دار جديد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2013
- 2- احمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011
- 3- ايمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة و تحليل المالي، دار البداية، عمان، بدون طبعة، 2004
- 4- ايمن الشنطي، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان، الطبعة الأولى، 2007
- 5- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2004
- 6- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2010
- 7- رشاد العصار، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2001
- 8- زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010
- 9- طاهر موسى عطية، مني محمد إبراهيم، البطل الإدارة المالية و الاستثمار، دار الواصل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- 10- عاطف وليم اندرواس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون طبعة، 2008
- 11- عبد الحكيم كراجي، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للطباعة و النشر التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006
- 12- عدنان تايه النعيمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان - الأردن ، الطبعة العربية 2008
- 13- علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، 2015

- 14 - علي عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2008
- 15 - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله فلسطين، الطبعة الأولى، 2008
- 16 - محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، الإسكندرية، 2008
- 17 - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009
- 18 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار الوائل لنشر، الأردن - عمان، الطبعة الثانية، 2006
- 19 - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار اجنادين للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، 2006
- 20 - منير شاكر، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005
- 21 - مؤيد راضي خنفر، القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 2011
- 22 - مؤيد عبد الرحمن الدوري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار الوائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006
- 23 - ناصر داداي عدون، تقنيات التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة نشر.
- 24 - نصر حمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009
- 25 - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات معاصرة في تحليل مالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004
- 26 - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس و تطبيقات، دار الوائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006

ثانياً: رسائل و أطروحات الجامعية:

- 1- اوراغ وناسة، اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- 2- براهيم سليمان ودوري إبراهيم، التحليل المالي و دوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم التجارية، جامعة أكلي محند اولحاج، 2014-2015.
- 3- حليلة خليل جرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات حصول على درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل، 2008م
- 4- طيز لويزة و سايعي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في المحاسبة و تدقيق، جامعة أكلي محند اولحاج - البويرة - الجزائر ، 2014-2015.
- 5- عادل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ن تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001 - 2002.
- 6- عمر تيمجددين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد اصطناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 7- عمير عبد القادر علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال ماجستير معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة - ، 2016 - 2017.
- 8- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، 2011 - 2012.
- 9- محمد سفير، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، 2008 - 2009.
- 10- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة باتنة - الجزائر - ، 2008-2009.

ثالثاً: الملتقيات

1- مداني بن بالغيث، عبد القادر شاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة، دراسة حالة مطاحن الواحات، مداخلة ضمن ملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، جامعة ورقلة، 13/14/ديسمبر/2011 .

رابعاً: المجالات و الجرائد

1- المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 27 بتاريخ 28/ماي/2008.

الملاحق

الملحق (01) الميزانية المالية لسنوات 2013 - 2014 - 2015 - 2016

Reclassement rationnel des bilans -

Actif	2013	2014	2015	31/08/2016	Passif	2013	2014	2015	31/08/2016
Valeurs incorporelles	170	170	170	170	Fonds social ou personnel	72 900	72 900	72 900	72 900
Batiments	24 615	25 901	25 901	25 901	Réserves légales			0	0
Ouvrages infrastructures					Autres réserves	1 126	1 126	3 503	3 503
Matériel et outillage	599 804	653 786	672 129	763 300	Écart de réévaluation				
Équipements de bureau					Bénéfice de l'exercice	12 516	47 530	61 254	38 664
Autres equip. Production					Provisions de réserves	32 545	45 062	90 216	151 470
Agencement&installations	6 500				Total Fonds propres	119 087	166 618	227 873	266 737
Équipements sociaux	1 569	2 625	4 271	5 561	Non Valeurs				
Immobilisations brutes	632 658	682 682	702 471	794 932	Fonds propres nets (6)	119 087	166 618	227 873	266 737
Total amortissements	284 397	349 824	412 819	482 383	Emprunts bancaires	157 564	105 904	51 912	14 805
Immobilis nettes (1)	348 261	332 858	289 652	312 549	Credit d'investissement				
Cautionnement versés					Autres emprunts				
Investissements en cours					Dettes envers les associés	2 584	4 874	6 320	7 610
Créances de stocks	0	0	0	0	Fonds d'emprunt (7)	160 148	110 778	58 232	22 415
Créances d'investissement	0	0	0	0	Fonds permanents (6+7)	279 235	277 396	286 105	289 152
Valeurs temp. Immo (2)	0	0	0	0	F.R négatif	69 026	55 462	3 547	23 397
Actif immobilisé (1+2)	348 261	332 858	289 652	312 549	Frs & effets a payer	64 206	30 405	20 723	26 089
F.R positif					Détention pour comptes			0	0
Marchandises	7 050				Avances & comptes clients				
Matières et fournitures					Impôts et taxes	5 065	12 177	10 192	4 911
Produits finis					Dettes d'exploitation	50 413	63 217	56 446	95 932
Valeur d'exploitation (3)	7 050	0	0	0	Comptes des associés				
Créance de stock					Autres (Org sociaux person)				
autres créances et assimilés		658			comptes créditeurs	395			
impôts et assimilés	14 788	3 616	5 644	5 644	Autre dette moins d'1an(1BS)				
autres débiteurs	7 491	2 625	3 442	17 116	Bénéfice à distribuer				
Clients & factures à établir	25 292	26 657	40 922	74 453	Passif circulant (8)	120 069	105 799	87 361	126 932
Total créances (4)	42 571	35 756	50 008	97 213	B.F.R positif				
Actif circulant (3+4)	49 621	35 756	50 008	97 213	Avances bancaires			0	
B.F.R négatif	70 448	70 043	55 791	29 719	Tombées C.M.T				
Comptes bancaires	1 422	14 581	33 806	6 322	Total dettes financières 9	0	0	0	0
Caisse (dispo)					Total D.C.T (8+9)	120 069	105 799	87 361	126 932
Total disponible (5)	1 422	14 581	33 806	6 322	Trésorerie positive	1 422	14 581	33 806	
Actif circ + disp. (3+4+5)	51 043	50 337	83 814	103 535	Total général	399 304	383 195	373 466	416 084
Trésorerie négative									
Total général	399 304	383 195	373 466	416 084					
Difference	0	0	0	0					

الملحق رقم (02) جدول حسابات النتائج لسنوات 2012 - 2013 - 2014 - 2015 - 2016

TABLEAU DE COMPTE DU RÉSULTAT :

RUBRIQUES	2012	2013	2014	2015	31/08/2016
Ventes de marchandises					
production vendue	206 895	180 040	289 394	312 189	241 495
Production de l'entreprise pour elle-même					
Prestations fournies		0	0	0	0
Total Chiffre d'affaires	206 895	180 040	289 394	312 189	241 495
Marchandises consommées					
Production stockée	1 296	7 050	7 050		
Transfert de charge de production					
Matières et fournitures consommées	57 867	51 401	62 049	73 052	62 158
Services	8 694	5 635	18 834	20 891	
Total des consommations	65 265	49 986	73 833	93 943	62 158
Valeur ajoutée	141 630	130 054	215 561	218 246	179 337
Produits divers	49	3 630	76	2 411	31
transfert de charge d'exploitation	0				
frais du personnel	29 634	36 200	52 176	53 734	37 107
Impôts et taxes	4 625	9 288	2 094	10 480	26 846
Frais financiers	13 270	10 609	9 990	4 860	3 025
Frais divers	20	2 243	4 611	2 803	3 963
Résultat avant amortissement	94 130	75 344	146 766	148 780	108 427
Dotations aux amortissements & provis.	53 107	56 663	65 427	65 670	69 564
Résultat d'exploitation	41 023	18 681	81 339	83 110	38 863
Produits hors exploitation	0				
Charges hors exploitation	13 270				
Résultat hors exploitation	-13 270	0	0	0	0
Résultat brut d'exploitation	27 753	18 681	81 339	83 110	38 863
Impôt sur le bénéfice des sociétés	10 611	6 165	15 664	21 855	
Résultat net de l'exercice	17 142	12 516	65 675	61 255	38 863
Capacité d'autofinancement	70 249	69 179	131 102	126 925	108 427